TRENDS
ترينـدز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

العدد:
04

رؤى أنجلوفونية

Anglophone Visions

يناير
2026

انضم إلينا
JOIN US

فهرس

رؤى أنجلوفونية

ملف العدد

• ميزانية بريطانيا بين مطرقة الضرائب وسندان العجز
- مجلات بريطانية عدّة

علاقات دولية

• صياغة التعاون في عالم متجزّئ
- مطبوعة دبليو إي إف

اقتصاد

• الاقتصاد الأفضل يتعلق بالاستخدام الأكثر حكمة، وليس بزيادة البيانات
- مجلة أي إم إف

الجغرافيا السياسية

• سياسة أوروبا الخارجية: نظام مُختل يحتاج إلى إصلاح جذري
- دورية معهد جاك ديلور

مكافحة الإرهاب

• مستقبل مكافحة الإرهاب في بريطانيا: دعوة إلى "الوقاية المتكاملة من العنف"
- مجلة أر يو إس أي

التطرّف أونلاين

• الحدود الغامضة: تحدّيات رصد ومُعالجة التطرّف الضمني على الإنترنت
- إصدارات أي سي سي تي

ذكاء اصطناعي

• تقنية عالمية لترخيص محتوى الذكاء الاصطناعي
- بريس جازيت

تعليم

• إغلاق الجامعات: التعلم الآلي يكشف عن المؤسسات الأكثر عرضة للانهيار
- مجلة إديوكيشن نيكست

فلسفة

• مُفارقة الاستقطاب ومُفارقة التعصّب العقائدي
- مجلة إبيستيمي

علوم

• كيف يمكن للموجات الصوتية إطفاء الحرائق دون الحاجة إلى الماء
- مجلة ساينتفك أمريكان

مقدمة العدد

العالم في ميزان العقل والضرورة.. رؤى في اقتصاد العجز وتقنيات البقاء

يأتي العدد الرابع من مجلة "رؤى أنجلوفونية" ليكون بمثابة بوصلة معرفية تحاول استكشاف معالم الطريق في عالمٍ لم يعد يكتفي بالتغير، بل يندفع نحو إعادة تشكيل كلي لهياكله التقليدية. في هذا العدد، نغوص في أعماق التحديات التي تواجه العالم الأنجلوفوني، من أزمة الميزانية البريطانية التي تلامس جيوب المواطنين، وصولًا إلى أصداء الموجات الصوتية التي تقدّم حلًّا تقنيًّا مذهلًا لحماية كوكبنا من الاحتراق. إن الخيط الناظم لهذه الملفات المتباينة هو البحث عن "الحكمة" في عصر الوفرة المضللة، سواء كانت وفرة في البيانات، أو تطرّفًا في الآراء، أو عجزًا في ميزانيات الدول.

ملف العدد: بريطانيا واختبار الميزانية الصعب

في "ملف العدد"، نسلط الضوء على الأزمة التي تشغل الشارع والسياسة في لندن؛ حيث تقف "ميزانية بريطانيا بين مطرقة الضرائب وسندان العجز". إنها ليست مجرد أرقام تُتلى تحت قبة البرلمان، بل هي تعبير عن أزمة هوية اقتصادية تعيشها المملكة المتحدة في مرحلة ما بعد "بريكست". ترصد المجلات البريطانية الكبرى حالة القلق من محاولات الحكومة الموازنة بين سدّ الفجوة المالية المتسعة، وبين تجنب خنق النمو الاقتصادي بضرائب باهظة. هذا الملف يكشف كيف تصبح الميزانية مرآة للصراع القيمي بين الدولة الرعائية التي تحاول حماية الفئات الضعيفة، وبين واقع السوق الذي لا يرحم العجز المتراكم، ما يضع مستقبل الاستقرار الاجتماعي على المحك.

الجيوسياسة والتعاون: صراع الأنظمة المختلّة

وبالانتقال من الداخل البريطاني إلى الفضاء العالمي، يستعرض العدد قضايا السياسة الدولية من منظورين متكاملين. الأول، هو الرؤية التي قدمتها مطبوعات المنتدى الاقتصادي العالمي حول "صياغة التعاون في عالم متجزّئ"، حيث تآكلت الثقة الدولية وباتت الكتل الجيوسياسية تبحث عن صيغ جديدة للتعاون "المبني على المهمة" بدلًا من التحالفات الشاملة. أما المنظور الثاني، فيأتي من دورية معهد "جاك ديلور" التي تضع السياسة الخارجية لأوروبا تحت مجهر النقد، واصفة إياها بـ "النظام المختل". التحليل يشير بوضوح إلى أن القارّة العجوز لن تتمكن من حجز مقعد مؤثر في العالم الجديد ما لم تتجاوز عيوبها الهيكلية، وتتخلى عن قاعدة الإجماع المعطلة، التي تمنح دولة واحدة حق الفيتو على قرارات مصيرية تتعلق بالأمن القومي الأوروبي.

مقدمة العدد

الأمن والتطرّف: مواجهة "المنطقة الرمادية"

وفي ملف مكافحة الإرهاب والتطرف، ننقل لكم دراسات رصينة من مصادر عريقة. يبرز هنا تحوّل جوهري في طبيعة التهديد؛ فبريطانيا اليوم لا تواجه تنظيمات هرمية كلاسيكية بقدر ما تواجه "عنفًا فرديًّا" تغذيه مظالم شخصية وهويات مضطربة. ومن هنا تأتي الدعوة إلى "الوقاية المتكاملة من العنف"، وهي مقاربة تحاول انتشال برنامج مكافحة التطرف من وصمة "الأمننة"، ووضعه في إطار حماية مجتمعية شاملة. ويتكامل هذا مع ملف "الحدود الغامضة" الذي يستكشف "التطرف الضمني" عبر الإنترنت؛ ذلك المحتوى الذي يقع في منطقة رمادية قانونيًّا، ولكنه يمهّد الطريق معرفيًّا للتطرف العنيف، ما يطرح تساؤلًا أخلاقيًّا صعبًا: كيف تحمي الدول الأنجلوفونية قيمها من أعدائها دون أن تقتل حرية التعبير؟

الاقتصاد والتعليم والذكاء الاصطناعي: حكمة الاستخدام

وفي مجالي الاقتصاد والتعليم، يطرح العدد رؤى جريئة تتحدى "هوس البيانات". فعبر مجلة صندوق النقد الدولي، نكتشف أن الاقتصاد الأفضل اليوم يتعلق بـ "الاستخدام الأكثر حكمة" للبيانات وليس بزيادة كميتها، فالحكمة هي التي تميز "الإشارة" الحقيقية عن "الضوضاء" الرقمية. وفي السياق ذاته، ننتقل إلى عالم التعليم العالي مع مجلة "إديوكيشن نيكست"، لنرى كيف يتمّ استخدام "التعلم الآلي" لا لتطوير المناهج فحسب، بل للتنبؤ بـ "إغلاق الجامعات"؛ حيث أصبحت التقنية قادرة على كشف المؤسسات التعليمية الهشّة ماليًّا وديموغرافيًّا قبل وقوع الكارثة. وفي غمرة هذا التحوّل الرقمي، لا ننسى قضية الملكية الفكرية، حيث يستعرض العدد جهود "بريس جازيت" في رصد التقنيات العالمية لترخيص محتوى الذكاء الاصطناعي، لضمان ألا تتحوّل الثورة التقنية إلى عملية سطو كبرى على الإبداع البشري.

الفلسفة والعلوم: حين يتحدّث العقل والطبيعة

ختام العدد يأخذنا إلى آفاق فكرية وعلمية رحبة. فمن خلال مجلة "إبيستيمي"، نحلل "مفارقة الاستقطاب"، وهي تلك الحالة التي تجعل العقائديين يرفضون الأدلة المنطقية ليس عن جهل، بل نتيجة لـ "نظام عدم ثقة" مبررًا عقلانيًّا لديهم، ما يجعل الحوار في المجتمعات المستقطبة أمرًا شبه مستحيل. وأخيرًا، نكسر كآبة السياسة ببارقة أمل من "ساينتفك أمريكان"، حيث نكتشف كيف يمكن للعلم أن يُسخّر "الموجات الصوتية" لإطفاء حرائق الغابات. إنها تقنية "تحت مسموعة" قادرة على فصل الوقود عن الأكسجين، لتقدّم لنا درسًا بليغًا: أن الحلول لأكبر مشاكلنا قد لا تتطلب موارد هائلة كالماء، بل تتطلب "تردّدًا" صحيحًا وفهمًا أعمق لقوانين الطبيعة.

نضع هذا العدد بين أيديكم، ليكون دعوة للتفكّر في كيفية بناء "جسور الثقة" في عالمٍ منقسم، وكيفية توظيف "العقلانية" لمواجهة العجز، سواء كان عجزًا ماليًّا في ميزانية دولة، أو عجزًا معرفيًّا في فهم الآخر.

هيئة التحرير

مجلة رؤى أنجلوفونية

ميزانية بريطانيا بين مطرقة الضرائب وسندان العجز

الموازنة العامة الأخيرة، التي قدمتها المستشارة وزيرة المالية البريطانية راشيل ريفز، مازالت تشغل المشهد الاقتصادي والسياسي في المملكة المتحدة، لتصبح محور نقاش حاد، ومادة دسمة لتحليل وسائل الإعلام والمؤسسات المالية المتخصصة. تأتي هذه الميزانية في خضم تحديات اقتصادية غير مسبوقة، تتراوح بين ارتفاع مستويات التضخم وتراجع مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد حالة عدم اليقين التي تخيم على قرارات الاستثمار والتوظيف. لقد كانت التوقعات مرتفعة، لاسيّما مع الوعود الحكومية المتكررة بتحقيق الاستقرار المالي وتوفير مساحة من "النمو" الذي يطمح إليه القطاع الخاص والمواطنون.

غير أن التغطية الصحفية والتحليلات اللاحقة كشفت عن تباين كبير في تقييم هذه الخطوات. وقد اتفق المحللون بشكل عام على أن ريفز ركزت على تعزيز "المساحة المالية" المتاحة أمامها عبر رفع الضرائب بحوالي 26 مليار جنيه إسترليني، وهو ما أسهم في تفادي أي اضطرابات فورية في أسواق السندات، لكن هذا الإجراء جاء على حساب تقديم حوافز حقيقية وفاعلة لرفع مستويات الإنتاجية والاستثمار الخاص. ولعل أكثر ما أثار الجدل هو أن غالبية هذه الزيادات الضريبية جرى تأجيلها إلى ما بعد عام 2028، وهو ما وُصف بأنه "تلاعب محاسبي" أو "تهرب مؤقت" من معالجة المشكلات الهيكلية.

في هذا التقرير،

نستعرض بعض التحليلات والتقييمات التي تناولتها تِسْعٌ من أبرز المجلات والمؤسسات الإعلامية الاقتصادية البريطانية، لنقدم صورة بانورامية للمشهد الاقتصادي من وجهة نظر هذه المنابر. جدير بالذكر أن أغلب هذه الآراء تتفق على أن الميزانية نجحت في تفادي "كارثة مالية" فورية، لكنها فشلت بشكل ذريع في تحريك عجلة الاقتصاد؛ ما يترك الأسئلة معلقة حول آفاق النمو المستدام على المدى الطويل في المملكة المتحدة.

مجلة "دايركتور ويكلي"

01

في مجلة "دايركتور ويكلي"، قالت الكاتبة آنا ليتش، كبيرة الاقتصاديين في معهد المديرين، إن الموازنة التي طال انتظارها كانت بمثابة "فرصة ضائعة" لا يمكن تعويضها لتحسين آفاق النمو في المملكة المتحدة، مشيرة إلى أن الحُكْم الأَوَّلَيّ لقادة الأعمال كان سلبيًّا بشكل غير مسبوق، حيث أعرب 80% من المديرين المستجيبين في استطلاع فوري للمعهد عن نظرة متشائمة.

وسلطت ليتش الضوء على المفارقة الكبرى في الميزانية، حيث تَبَيَّنَ أن "الثغرة المالية" التي كانت متوقعة لأسابيع لم تكن موجودة أساسًا؛ ما يعني أن المستشارة كان يمكنها الوفاء بالمتطلبات المالية دون الحاجة إلى فرض زيادة ضريبية ضخمة بلغت 26 مليار جنيه إسترليني. وعلى الرغم من أن المعهد رحب بقرار استخدام جزء كبير من هذه الزيادة لـ"تضخيم الاحتياطي المالي" وتوفير هامش أكبر ضد الصدمات المستقبلية، فإن القرار بتوجيه الباقي لزياد التمويل في الإنفاق العام أثار تساؤلات حول الأولويات.

كما ركزت ليتش على التداعيات السلبية لنهج زيادة الضرائب، الذي وصفته بأنه "بوفيه مفتوح" من الإجراءات المتنوعة، وهو ما اعتبرته مقاربة "معقدة وغير فعالة ومضرة بالنمو" على المدى الطويل. وأوضحت أن المستشارة تجنبت زيادة معدل ضريبة الدخل المباشر، الذي يُعتبر في التحليل الاقتصادي الخيار الأقل ضررًا للنمو، واختارت بدلًا من ذلك مجموعة من التدابير التي ستثقل كاهل الاقتصاد بطرق أكثر تعقيدًا. وفي سياق التوظيف، أكدت ليتش أن الميزانية أضافت عبئًا متزايدًا على "تكلفة توظيف الأفراد". ففي استطلاع المعهد، اعتبر 78% من المستجيبين أن تحديد سقف مبلغ التضحية بالراتب في معاشات التقاعد هو الإجراء الأكثر سلبية، إلى جانب تأثير زيادة الحد الأدنى والأجر المعيشي الوطني على بعض أصحاب العمل. ومع ذلك، أشارت ليتش إلى نقطة إيجابية مهمة تمثلت في تراجع الحكومة عن خطط منح "حقوق التوظيف من اليوم الأول"، معتبرة هذا التراجع تقدمًا كبيرًا؛ إذ يزيد من ثقة الشركات في التوظيف ويقلل من مخاوفها القانونية. وفي الختام، أكدت ليتش أن الميزانية فشلت في تقديم أي تحسين مادي في التوقعات الكلية للنمو، وهي حقيقة أكدها تقييم مكتب مسؤولية الميزانية (OBR)، مشيرة إلى أن التركيز على الاستقرار المالي وحده لن يكون كافيًا لتجاوز الركود الحالي.

مجلة "ذا سبيكتيتور"

02

قال الكاتب ماثيو لين من مجلة "ذا سبيكتيتور" إن ميزانية المستشارة ريفز كانت "ميتة قبل أن تُعلن" (Dead on arrival)، مؤكدًا أن الضرر الأكبر لم يكن في محتوى الإجراءات بقدر ما كان في "تدمير الثقة" الذي سبقه. وشدد لين على أن حالة الفوضى والارتباك التي سادت وزارة الخزانة، وما صاحبها من تسريبات مستمرة عن تغييرات ضريبية يتم طرحها ثم التراجع عنها أو تعديلها، كل ذلك أدى إلى خلق "ذعر ضريبي" في الأسواق وبين المستهلكين.

وأشار إلى أن الحقائق الاقتصادية القائمة بالفعل كانت قاتمة، حيث انخفضت ثقة قطاع التجزئة بأسرع معدل لها منذ سبعة عشر عامًا، وركد سوق العمل بسبب تأجيل الشركات لخطط التوظيف، كما توقف النمو الاقتصادي بشكل شبه كامل. ووفقًا لتحليل لين، فإن الشركات والمستهلكين لم يجرؤوا على الإنفاق أو الاستثمار لأنهم كانوا بحاجة إلى "تجميع الأموال النقدية" لمواجهة الضرائب الإضافية المتوقعة التي كانت تلوح في الأفق. واعتبر أن التسريبات المتضاربة والتعامل الفوضوي مع العملية قد خلق انطباعًا بأن المستشارة "فقدت السيطرة" تمامًا، ما جعل من المستحيل عليها تقديم رسالة مطمئنة للأسواق.

وعلى الرغم من الإشارة إلى ارتفاع طفيف في أسهم البنوك بعد تقارير عن تجنب ضريبة أرباح مفاجئة، فإن النظرة العامة ظلت متشائمة. وتساءل لين عن الجدوى من تقديم ميزانية تُضحّي بالنمو مقابل تلبية قواعد مالية قصيرة المدى، ليخلص إلى أن المستشارة افتقرت إلى "الثقة والكفاءة" اللازمة لقلب الطاولة، مؤكدًا أن السوق كان قد "أظهر السلبية" بالفعل قبل الإعلان. وختم بأن انهيار الثقة الناتج عن التعامل غير المهني مع الميزانية هو ما حكم عليها بالفشل قبل أن تُعلن، بغض النظر عن الأرقام الفعلية التي أعلنتها المستشارة.

مجلة "نيو ستيتسمان"

03

قال الكاتب جوفان نيبول في مجلة "نيو ستيتسمان" إن أي محاولة لإعادة تنشيط الاقتصاد البريطاني تتطلب من المستشارة ريفز أن "تتحرر من القبضة الخانقة لمكتب مسؤولية الميزانية (OBR)"، وأن تتجاوز الإطار المالي الحالي. وأكد الكاتب أن الإطار المالي الصارم، الذي يفرض قيودًا على الاقتراض والإنفاق، يجبر الحكومات على اتخاذ قرارات ضريبية قاصرة زمنيًّا، وغير محفزة للنمو، وذلك فقط لمجرد تلبية هدف خفض الديون والوفاء بالقواعد المالية في السنوات القريبة.

وشدد على أن هذا التقيُّد الشديد يُنشئ ما أسماه "التقشف المُوجه بالتوقعات"، حيث تؤدي توقعات النمو المتشائمة الصادرة عن OBR إلى إجبار الحكومة على رفع الضرائب أو خفض الإنفاق، ما يغذي حلقة مفرغة تعيق الطموح الاقتصادي. واعتبر الكاتب أن الإفراط في التركيز على الوفاء بالقواعد المالية في السنوات الأخيرة من الدورة البرلمانية يعيق وضع "خطة استثمارية جريئة وطويلة الأجل"، وهي الخطة الضرورية لمعالجة التراجع الهيكلي في الإنتاجية البريطانية. وأشار إلى أن خطة ريفز لتعزيز النمو، والتي اعتمدت على حوافز محدودة وضرائب مؤجلة، بدت وكأنها محاولة لتوفيق التناقض بين "الضرورة السياسية" (إظهار المسؤولية المالية) و"القيود البيروقراطية" المفروضة، ما أنتج ميزانية "رمادية وغير مؤثرة". ودعا الكاتب المستشارة إلى اتخاذ خطوة شجاعة تتمثل في "إعادة صياغة القواعد المالية" نفسها، أو على الأقل تعديل دور OBR، لتمكين الحكومة من الاقتراض بمسؤولية لتمويل استثمارات منتجة في البنية التحتية والمهارات والتكنولوجيا. وخلص إلى أن الاقتصاد البريطاني لن يتمكن من تحقيق قفزة نوعية في الأداء أو الهروب من النمو البطيء إلّا إذا تحررت الحكومة من التركيز المالي القصير الأجل، الذي يضع الأولوية للتوازن الدفتري بدلًا من آفاق النمو المستقبلي.

مجلة "الإيكونوميست"

04

في مقالها الافتتاحي، قالت مجلة "الإيكونوميست" إن الميزانية كانت مجرد "عمل ترقيعي" (A bodge-it budget)، ولم تمنح بريطانيا ما تحتاجه من حلول هيكلية لمعالجة التحديات الاقتصادية العميقة. وأكدت هيئة التحرير أن الاقتصاد البريطاني يواجه تحديات هيكلية لا يمكن معالجتها بمجرد "مجموعة مختلطة وعشوائية" من الإجراءات الضريبية التي تخدم أهدافًا سياسية قصيرة المدى.

ووجهت المجلة نقدًا شديدًا لأسلوب المستشارة في التعامل مع الأزمة، وخاصة أسلوب "التلاعب المحاسبي" الذي قامت به عبر تأجيل الغالبية العظمى من الزيادات الضريبية الكبيرة إلى ما بعد سنوات التنبؤ الفوري. واعتبرت أن هذا الإجراء يهدف إلى إعطاء انطباع زائف بالمسؤولية المالية الآن، لكنه يترك الحكومات المستقبلية أمام خيارات صعبة ومؤلمة لا مفر منها.

ورأت المجلة أن الميزانية تفتقر إلى "الشجاعة والإصلاح" اللازمين لمعالجة القضايا التي تعيق الإنتاجية البريطانية بشكل مزمن. وانتقدت بشكل خاص عدم وجود خطة جذرية لإصلاح "نظام التخطيط العقاري" المعقد الذي يعيق بناء المنازل والبنية التحتية الضرورية، وكذلك عدم وجود خطة جذرية لإصلاح شامل لقطاع الخدمات العامة الذي يعاني من نقص في التمويل. كما رفضت المجلة "نهج البوفيه المفتوح" لزيادة الضرائب، مشيرة إلى أن هذا يزيد من تعقيد النظام الضريبي ويخلق تشوهات غير ضرورية في الاقتصاد، بدلًا من تبني إصلاحات ضريبية شاملة وبسيطة تعزز الكفاءة والاستثمار. وشددت المجلة على أن بريطانيا بحاجة إلى خطة واضحة ومقنعة لزيادة الاستثمار الخاص في رأس المال المادي والبشري، لكن الميزانية لم تقدم سوى "القليل جدًا" لتشجيع "دوافع النمو". وخلصت "الإيكونوميست" إلى أن التركيز المفرط على إرضاء أسواق السندات والحصول على "المصداقية" المحدودة قد أدى إلى التضحية بـ "النمو" كهدف أساسي، وأن الميزانية لم تنجح في تقديم الاستقرار ولا الدفع المطلوب، بل ستؤدي إلى استمرار الركود الاقتصادي النسبي في المملكة المتحدة.

مجلة "ريتيل بانكر إنترناشيونال"

05

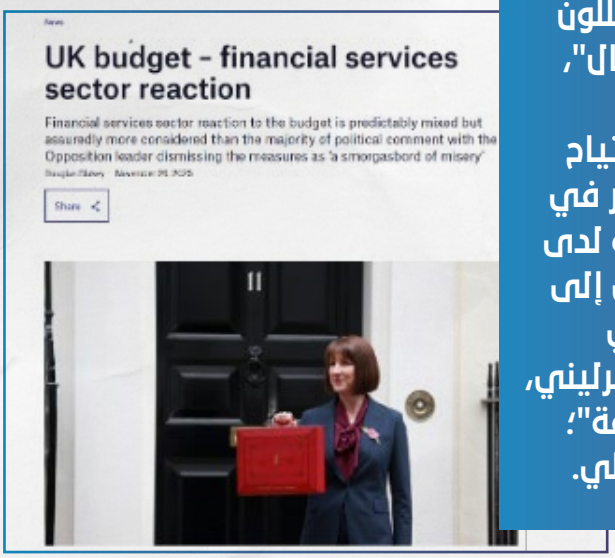

قال الكاتب دوغلاس بليكلي ومحللون في مجلة "ريتيل بانكر إنترناشيونال"، إن رد فعل قطاع الخدمات المالية كان متفاوتًا، ولكنه اتسم بـ"الارتياح الحذر"، مع تباين بين التفاؤل الحذر في قطاع البنوك وخيبة الأمل الواضحة لدى الشركات الصغيرة. وأشار بليكلي إلى أن الميزانية، التي تمثل زيادة في الضرائب بقيمة 26 مليار جنيه إسترليني، جاءت مع التزام بـ"الموازنة الدقيقة"؛ للحفاظ على استقرار القطاع المالي.

ونقلت المجلة عن مات بريتزمن من "هارغريفز لانسداون" تحليله بأن البنوك "تجنبت التعرض لضربة قاضية" بعد مقاومة ريفز للضغوط لفرض ضريبة أرباح مفاجئة جديدة، مؤكدًا أن البنوك البريطانية تتحمل بالفعل عبئًا ضريبيًّا مرتفعًا عالميًّا، وأن أي زيادة إضافية كان يمكن أن تقوض قدرتها على الإقراض وتهدد تنافسية لندن كمركز مالي.

وسلطت المجلة الضوء على إشارة آنيت سبنسر، الرئيسة التنفيذية لجمعية أمناء الخزينة، إلى أن الشركات تحتاج قبل كل شيء إلى "الوضوح، واليقين، والاتساق" في السياسة المالية، مرحبة بتجنب المستشارة إحداث "صدمات كبرى" مفاجئة للشركات هذا العام. وفي المقابل، كان الانتقاد الأقوى من جانب الشركات الصغيرة، حيث أعرب ديريك رايان من "بيبي فاينانشال سيرفيسز" عن "خيبة أمل كبيرة" إزاء "صمت الميزانية" عن تقديم دعم محدد للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). وحذر رايان من أن غياب الإجراءات المستهدفة سيزيد من تأجيل قرارات الإنفاق الرأسمالي، خاصة وأن التضخم وتكاليف التشغيل المتزايدة تظل التحدي الأكثر إلحاحًا لثلثي الشركات الصغيرة والمتوسطة. وخلصت المجلة إلى أن الميزانية نجحت في إزالة خطر "حادث مالي" وشيك، لكنها لم تقدم أي دافع حقيقي للشركات لإعادة تنشيط استثماراتها، مؤكدة أن تأثيرها على آفاق النمو المتوسطة الأجل يبقى محدودًا.

مجلة "بيزنس ماترز"

06

قالت الكاتبة إيمي إنغهام من مجلة "بيزنس ماترز" إن إعلانات الوظائف الجديدة تراجعت للشهر الثاني على التوالي؛ ما يُعَدُّ دليلًا ملموسًا على أن "المخاوف بشأن الميزانية وقانون حقوق التوظيف" كبحت جماح التوظيف. وأشارت إنغهام إلى أن الانخفاض كان كبيرًا، حيث تراجعت الإعلانات الجديدة بنسبة 14.4% بين أكتوبر ونوفمبر، وتراجع العدد الإجمالي بنسبة 11.2%.

وأكدت أن هذا التباطؤ غير اعتيادي، خاصة وأن قطاعي التجزئة والضيافة، اللذيْن يواجهان ضغوطًا من ارتفاع تكاليف مساهمات التأمين الوطني لأصحاب العمل، يشهدان عادة ارتفاعًا في التوظيف قبل أعياد الميلاد. ويعكس هذا التراجع اختيار أصحاب العمل لـ"تجميد التوظيف" انتظارًا للوضوح بشأن السياسة المالية والقانونية. ونقلت المجلة عن نيل كاربيري، الرئيس التنفيذي لاتحاد التوظيف والعمالة (REC)، قوله إن النتيجة النهائية للميزانية كانت "أكثر اعتدالًا" وأقل ضررًا مما كان متخوفًا منه، خاصة وأن الحكومة أظهرت "لهجة أكثر براغماتية" بشأن مشروع قانون حقوق التوظيف. وأعرب كاربيري عن أمله في أن يساعد هذا الهدوء النسبي في "إعادة تحريك سوق التوظيف". وشددت إنغهام على أن هذا التراجع في الشواغر هو أحدث مؤشر على أن "تكهنات الميزانية أثرت سلبًا على الثقة الاقتصادية"، وهي النقطة التي أكدها مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS) في تقريره عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي في أكتوبر. وعلى الرغم من التباطؤ، لفتت الكاتبة الانتباه إلى أن العدد الإجمالي للوظائف الشاغرة لايزال عند مستويات "صحية تاريخيًّا"، لكنها أشارت إلى أن زيادة نسبة العاطلين عن العمل إلى الوظائف الشاغرة ترمز إلى "تخفيف" في سوق العمل، وهو ما يراقبه بنك إنجلترا عن كثب لتقييم ضغوط التضخم وقرارات أسعار الفائدة.

مجلة "آي إف إيه ماجازين"

06

قال الكاتب سو ويتبيرد ومجموعة من الخبراء في مجلة "آي إف إيه ماجازين" إن الأسواق المالية قد خضعت لتدقيق مجهري، وأن "التسريب المبكر" لتوقعات مكتب مسؤولية الميزانية (OBR) قبل خطاب المستشارة كان العامل الأكثر تأثيرًا في تحديد التفاعل الأَوَّلِيّ للسوق. ونقل عن ليندساي جيمس، استراتيجي الاستثمار، تحليله العميق للتوقعات المتناقضة لـ OBR؛ فبينما رُفعت توقعات النمو لعام 2025، تم في الوقت نفسه تخفيض توقعات إنتاجية العمالة؛ ما يعني أن الميزانية تُبنى على أسس أداء اقتصادي مستقبلي أقل كفاءة.

وأشار جيمس إلى المزيج الذي يجمع بين ارتفاع الاقتراض وتأجيل الإجراءات الضريبية الرئيسية (التي لن تُطبق إلّا في عام 2028)، وشدد على أن هذا المزيج يثير الشكوك حول قدرة الحكومة على تحقيق الإيرادات المتوقعة.

أما ليام أودونيل من "أرتميس"، فقد اعتبر أن التركيز المفرط على التأجيل المُركز لـ"الدمج المالي" إلى عام 2029/2028 هو "صدمة كبيرة"، تصف سياسة الحكومة بأنها "تهرب وتظاهر" (extend and pretend). ورأى أودونيل أن هذا النهج يجعل الميزانية غير مواتية لسوق السندات الحكومية (الجلت) على المدى الطويل، لأنها تزيد الإنفاق على المدى القريب دون زيادات ضريبية فعلية ملموسة. وفي المقابل، أشار دانيلا هاثورن من "Capital" إلى أن الميزانية أدت إلى ارتفاع طفيف في الجنيه الإسترليني وانخفاض عوائد السندات؛ ما يدل على أن المستثمرين "تم تهدئة مخاوفهم" بشأن المصداقية المالية إلى حَدٍّ ما. ومع ذلك، تبقى المخاطر كامنة، خاصة أن السوق يوازن بين مخاطر "الضرائب المؤجلة" و"ارتفاع تكاليف الاقتراض" وتوقعات النمو التي لاتزال ضعيفة؛ ما يجعل ثقة المستثمرين في الخطة المالية طويلة الأجل "هشة".

مجلة "آي إف إيه ماجازين"

07

قال الكاتب دان مارتن من مجلة "إس إم إي ويب"، نقلًا عن ردود فعل الخبراء، إن "الانكماش غير المتوقع للناتج المحلي الإجمالي" بنسبة 0.1% في أكتوبر يمثل ضربة قوية لخطط النمو الحكومية، خاصة وأن الانكماش شمل أيضًا الأشهر الثلاثة المنتهية في أكتوبر. وسلط مارتن الضوء على القلق العميق الذي أعرب عنه ستيوارت موريسون من "غرف التجارة البريطانية" بشأن "الصورة المقلقة لقطاع الخدمات"، الذي يمثل ثلاثة أرباع الاقتصاد البريطاني، والذي لم يشهد نموًا يُذكر؛ ما يكسر قاعدة أن هذا القطاع يمثل نقطة قوة للاقتصاد.

وأكد موريسون أن الميزانية كانت "فرصة ضائعة" لتقديم "روافع النمو" الحقيقية، خاصة وأن غرف التجارة تتوقع أن يكون العام المقبل عامًا صعبًا، يَتَّسِم بنمو محدود ومستويات منخفضة من استثمار الأعمال. وأبرزت المجلة نداءات مايك راندال من "سيمبلي أسيت فاينانس"، الذي أكد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى تدابير عملية لتخفيف "ضغوط التكلفة" ودعم الاستثمار، خاصة وأن هذه الشركات لاتزال تطالب بالدعم لمواجهة فواتير الطاقة بعد مرور عام. وفي سياق نقدي أعمق، ربط جوناثان مويس من "ويلث كلوب" بين الانكماش وتآكل الثقة، مؤكدًا أن الحكومة والمستشارة "استنزفوا ما تبقى من ثقة" في الاقتصاد البريطاني خلال أكتوبر، وأن الثقة هي "عنصر أساسي لاقتصاد مزدهر". وقارن مويس بين أداء المملكة المتحدة، التي تسير في "المسار البطيء عالميًا"، وبين النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن هذه الفروقات تدعو للقلق بشأن مستقبل بريطانيا الاقتصادي. كما لفت جيمس بنتلي من "FinancialMarkets Online" الانتباه إلى أن انكماش قطاع التصنيع (0.7%) وقطاع البناء (0.3%)، يشير إلى تحول التباطؤ إلى انكماش، متوقعًا أن يزيد هذا الضغط على بنك إنجلترا لتخفيض أسعار الفائدة بمقدار قد يصل إلى 0.5% من أجل "تحفيز الاقتصاد الراكد".

مجلة "ذا بانكر"

08

في تحليل متفحص للميزانية وتداعياتها على أسواق الدين العام البريطانية (الجلت) وقطاع الاستثمار، قالت الكاتبة سالي هيكي في مجلة "ذا بانكر"، إن الاستجابة الأولية للميزانية في قطاع البنوك والمؤسسات المالية العالمية اتسمت بـ"الارتياح الحذر والمقيد" (Cautious and restrained relief).

وقد جاء هذا الارتياح تكتيكيًّا، بعد أن تجنبت المستشارة ريفز فرض ضرائب جديدة مفاجئة ومضرة بالقطاع، كضريبة أرباح استثنائية (Windfall Tax) جديدة على البنوك، وهو ما كان يُتَخَوَّف منه بشكل كبير في وول ستريت وسيتي لندن. وأكد التقرير أن الهدف الرئيسي للمستشارة كان "استعادة المصداقية المالية" في أسواق السندات، وهو هدف تحقق مؤقتًا عبر زيادة "المساحة المالية" المتاحة لديها بقيمة 22 مليار جنيه إسترليني، وهو ما عزز الثقة في قدرة الحكومة على الوفاء بقواعدها المالية على المدى القريب، ومن ثم أدى إلى تهدئة عوائد السندات قصيرة الأجل. ومع ذلك، حذرت المجلة من أن هذا الارتياح المكتسب لا يعالج المشاكل الهيكلية، بل يعتمد على "مخاطر التنفيذ" (Implementation Risk) التي تُعتبر جوهر الميزانية. وشدد المحللون في المجلة على أن الغالبية العظمى من الإيرادات الضريبية الإضافية، التي تبلغ 26 مليار جنيه إسترليني، لن تُحَصَّل إلّا في السنوات الأخيرة من فترة التنبؤ، وتحديدًا في العامين 2028 و2029. هذا التأجيل يثير شكوكًا واسعة بين المتداولين والمستثمرين حول ما إذا كانت هذه التدابير -التي قد تكون غير شعبية- ستُنفذ فعلًا

من قِبَل حكومة قادمة قد تتغير أولوياتها السياسية والاقتصادية. هذا "الاعتماد على المستقبل البعيد" للحصول على الإيرادات الأساسية يضع علامة استفهام كبيرة على قوة ومتانة التزام المستشارة المالي.

في تحليل للتفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، أبرز التقرير أن الميزانية، بسبب اعتمادها على زيادات ضريبية مؤجلة وتفاصيل إنفاق عام "غير مكتملة" في السنوات القريبة، لم تُقلل من عبء التضخم بشكل فعال؛ ما يضع بنك إنجلترا (BoE) في موقف حرج. ففي حين يتوقع بعض المحللين أن التباطؤ في النمو قد يجبر البنك على خفض أسعار الفائدة بسرعة، حذر التقرير من أن هيكل الميزانية لا يوفر "خلفية مالية داعمة" بما يكفي لتمكين خفض جريء في أسعار الفائدة دون مخاطر. وتوقعت المجلة أن يميل بنك إنجلترا إلى "الحذر الشديد" والانتظار لوقت أطول قبل أي تخفيض، نظرًا لأن الميزانية لم تقدم ما يكفي من التقشف لخفض التضخم بشكل دائم.

أمّا فيما يتعلق بهيكل الدين، فنقلت المجلة عن ديفيد زان، رئيس الدخل الثابت في منطقة أوروبا في "فرانكلين تمبلتون"، تحليله العميق لتوقعات مكتب مسؤولية الميزانية (OBR)، حيث أكد أن النمو الأضعف بعد عام 2025 والتضخم المستمر يجب أن يؤديا في النهاية إلى "ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل" (Long-term Gilt Yields). وأوضح زان أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستستمر في الارتفاع لفترة أطول؛ ما يزيد من الضغط على سوق السندات طويلة الأجل، ويجعل الاستقرار الحالي قصير الأمد. كما أشار التقرير إلى أن المستثمرين في السندات البريطانية يراقبون عن كثب "برنامج إصدار السندات" الحكومي وحجم المبيعات المطلوبة (Gilt issuance programme)، حيث إن أي إشارات عن زيادة مفرطة في إصدار السندات طويلة الأجل قد تزيد من اضطراب السوق مجددًا، خاصة مع تلاشي عمليات "التيسير الكمي" لبنك إنجلترا.

وفي الختام،

خلص التقرير إلى أن القطاع المصرفي يرى في الميزانية "نافذة أمان تكتيكية" قصيرة الأجل، خاصة في الجانب التنظيمي، حيث لم تُطرح أي تغييرات جذرية في متطلبات رأس المال أو لوائح "بازل 3" التي كان يخشاها القطاع، لكنه لا يرى فيها إطلاقًا خطة لـ"استثمارات جريئة"، أو دليلًا مقنعًا على آفاق نمو مستدام للاقتصاد البريطاني؛ ما يدفع المؤسسات المالية إلى الحفاظ على نهج حذر ومتحفظ في استراتيجيات الإقراض والتوظيف المستقبلية.

01

المنتدى الاقتصادي العالمي

WORLD ECONOMIC FORUM

صياغة التعاون في عالم مجزّأ

في ظل بيئة دولية تتسم بتصاعد الصراعات والمنافسة الجيوسياسية الحادة، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) تقريرًا تحليليًّا مهمًّا بعنوان "صياغة التعاون في عالم مجزّأ"، قدم فيه خبراء "مجلس المستقبل العالمي للجغرافيا السياسية"، التابع للمنتدى، خارطة طريق مبتكرة لاستعادة وتشكيل آليات التعاون الدولي في أربع مجالات حيوية، مع الاعتراف بأن "انعدام الثقة بات سمة راسخة في الواقع الجيوسياسي".

ويشير التقرير، إلى أن النظام الدولي، الذي كان يومًا ما مستقرًا وتعاونيًّا، يواجه اليوم احتمالية استبداله بـ"مشهد عالمي أكثر اضطرابًا وتَشَظِّيًا". ويؤكد الخبراء من المنتدى الاقتصادي العالمي أن صدمات الأزمات المتتالية -مرورًا بالصراع في أوكرانيا، وصولًا إلى التوترات المتزايدة في مناطق أخرى- تتسبب في موجات اهتزاز عالمية، تزيد من صعوبة إيجاد خيط مشترك يجمع بين الدول.

الأمن العالمي: إدارة انعدام الثقة لتجنب الصراع

في الفصل الذي شارك في تأليفه كل من بروس جونز، ورافي أغراوال، وأنطونيو دي أغويار باتريوتا، وكارين فون هيبيل، ولين كوك، وسوزانا مالكورا، يشدد الكُتَّاب على أن "انعدام الثقة -على المديين القصير والمتوسط على الأقل- بات سمة أساسية في الواقع الجيوسياسي". ولكنهم يرون أن الاعتراف بهذه الحقيقة هو الخطوة الأولى نحو إيجاد طرق مبتكرة لإدارة هذا الانعدام، بحيث لا يعيق التعاون، ولا يتصاعد إلى صراع مفتوح.

وينصح كاتبو التقرير بضرورة أن يكون التعاون "مُركَّزًا على المهمة، ومُوَجَّهًا نحو الهدف، ومُصَمَّمًا لمعالجة تحديات محددة". ويرون أن الدروس المستفادة من فترات التوتر السابقة، خاصةً من الحرب الباردة، تقدم رؤى حول كيفية إنشاء آليات لتعزيز المصالح المشتركة. ويؤكد التقرير على الدور الحاسم للقوى الوسطى (Middle Powers) -مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا- في منع تصعيد الصراع، وخلق آليات دبلوماسية قادرة على "التحليق فوق العوالم المنقسمة" لمجموعات مثل مجموعة السبع (G7) والكتل غير الغربية.

العمل المناخي: إعادة التفكير في الحوكمة وتوسيع التمويل

في الفصل الذي شارك فيه سمير ساران وداني كواه، يُقِرُّ الكاتبان بوجود "اختلال أساسي" في حوكمة المناخ العالمية. ففي حين أن العالم المتقدم هو المساهم الرئيسي في الانبعاثات التاريخية، فإن الانبعاثات المستقبلية ستتركز في العالم النامي؛ ما سوف يخلق تحديًا مزدوجًا.

ويطالب الخبراء بـ"إعادة التفكير في حوكمة المناخ"، مشيرين إلى الحاجة الملحة لزيادة حجم رأس المال الخاص المُوَجَّه إلى "الجنوب العالمي"، وتوسيع نطاق هذا الاستثمار ليشمل قضايا التكيف مع التغيرات المناخية، وليس فقط التخفيف من آثارها. كما يؤكدون على ضرورة تغيير تفويض وأنماط الإقراض لدى "بنوك التنمية متعددة الأطراف"، وتيسير نقل التكنولوجيا الخضراء -التي لاتزال مركزة في العالم المتقدم والصين- إلى الدول النامية.

التكنولوجيا الناشئة: ترويض التكنولوجيا عبر أطر عالمية

يعتبر التقرير أن التقدم السريع في التقنيات الرائدة (Frontier Technologies) هو أحد "أبرز العوامل المزعزعة للاستقرار في المشهد الجيوسياسي". ويرى المحللون أن هذه التطورات، مثل الذكاء الاصطناعي، تحمل إمكانية تغذية المواجهة الجيوسياسية بقدر ما تقدمه من فرص للتعاون.

ويشجع التقرير على اتباع نهج شامل يجمع مختلف أصحاب المصلحة في عملية تنظيم عالمية. ويدعو المؤلفون إلى إنشاء "مؤتمر دائم للأطراف حول مستقبل التكنولوجيا"، على غرار الآليات المناخية، لتنظيم التقنيات الحالية بمسؤولية والاستعداد للمستقبل. وتتمثل هذه الرؤية في مبدأ "ترويض التكنولوجيا معًا"، من خلال إشراك جهات فاعلة متنوعة لتشكيل أطر حوكمة تضمن استخدامها لصالح البشرية جمعاء، بدلًا من أن تصبح أداة للتقسيم أو الصراع.

التجارة الدولية: توسيع وإعادة توازن النظام التجاري

في مجال التجارة، يرى الخبراء من المنتدى الاقتصادي العالمي أن النظام التجاري يحتاج إلى إعادة توازن وتوسيع نطاق، بحيث يبتعد عن كونه ساحة للمنافسة الجيوسياسية المحضة. ويدعو التقرير إلى "تحصين" التجارة العالمية من التنافس السياسي قصير المدى، وجعلها مصممة لتحقيق الأولويات المشتركة عالميًّا، على النحو المحدد في "أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" (SDGs).

ويرى التقرير أن التجارة التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف هي التي ستكسب ثقة الحكومات والمواطنين، وبذلك يمكن "عزلها" عن الخصومة الجيوسياسية. وشدد المؤلفون على أهمية ضمان توزيع فوائد التجارة بشكل أكثر إنصافًا؛ ما يتطلب إشراك وتضمين أصوات الجهات الفاعلة، التي كانت غالبًا مهمشة في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك القوى الصاعدة والمناطق الجغرافية التي غالبًا ما كانت تُستبعد من العملية.

الشمال النجمي للتعاون

يختتم التقرير التحليلي بتأكيد أن النجم الذي يجب أن تهتدي به الجهود العالمية هو "شمولية الجهات الفاعلة المتنوعة". وهذا الأمر يشمل إشراك القوى الصاعدة، والجهات من المناطق الجغرافية التي غالبًا ما تُقصى من العملية متعددة الأطراف، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. يقول الخبراء إن التعاون في عالم تتزايد فيه التهديدات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية بات أمرًا لا مفر منه. وتكمن الفرصة في أن هذه التحديات نفسها -رغم أنها قد تغذي المواجهة الجيوسياسية- فإنها في الوقت ذاته "تتيح فرصًا للتعاون"، إذا تمكن القادة من التحلي بالشجاعة والإبداع اللازميْن لتحديد واحتضان أشكال جديدة من التعاون، حتى في خضم الشكوك والتنافس.

الاقتصاد

مجلة إف آند دي

الاقتصاد الأفضل يتعلق بالاستخدام الأكثر حكمة، وليس فقط بزيادة البيانات

01

في خضم ثورة المعلومات التي غيّرت وجه الاقتصاد العالمي، أكدت جيتا بهات، الكاتبة والمسؤولة في مجلة إف آند دي الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF)، على مبدأ محوري يُعيد تعريف العلاقة بين الاقتصاد والبيانات. ففي مقال تحليلي يتعلق بالاستخدام الأكثر حكمة، وليس "مجرد المزيد من البيانات"، شددت بهات على أن الإحصاءات الحديثة ليست مجرد أرقام تُجمع، بل هي "وسيلة يجب أن تخدم الصالح العام، من خلال مساعدتنا على رؤية العالم بوضوح أكبر واتخاذ قرارات أفضل".

هذا الطرح يمثل دعوة صريحة للتحول في التفكير من السعي المحموم وراء الكم، إلى التركيز على جودة ونوعية الاستفادة من البيانات المتاحة. وهي تستهل المقال بوصف بليغ لعصرنا الحالي، حيث تقول إننا نعيش في "مجرة من البيانات"، تُجمع من مصادر لا حصر لها: بدءًا من البيانات المستقاة من الأقمار الصناعية والأجهزة الذكية، مرورًا بالتفاعلات على وسائل التواصل الاجتماعي، وصولًا إلى المعاملات اللحظية عبر نقاط البيع. وكل هذه المصادر توفر مستويات من القياس الاقتصادي لم يكن من الممكن تصورها قبل جيل واحد، وباتت تتحدى كيفية رؤيتنا للاقتصاد، بل تتحدى أيضًا كيفية فهمنا له واتخاذ القرار بشأنه.

تحدي العقلية: هل يتمسك الاقتصاديون بالضبابية؟

في مواجهة هذا التدفق الهائل، تطرح الكاتبة من صندوق النقد الدولي تساؤلات حاسمة تلامس صميم الممارسة الاقتصادية. السؤال الأبرز يتعلق بـ"كيف يمكننا تمييز الإشارات الهادفة للنشاط الاقتصادي عن الضوضاء في عصر الذكاء الاصطناعي"، وكيفية استخدام هذه الإشارات "لإثراء قرارات السياسة". وتتساءل بهات أيضًا عن مدى قدرة مصادر البيانات الجديدة على استكمال الإحصاءات الرسمية، أو حتى "الحلول محلها".

في هذا الصدد، أوردت بهات رؤية الخبير كينيث

كوكير الذي يرى أن تسخير البيانات البديلة يتطلب "عقلية جديدة" مستعدّة للابتكار. وقد شبّه كوكير خبراء الاقتصاد اليوم بأطباء الأشعة الذين كانوا يقاومون في البداية استخدام التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI) الأكثر دقة؛ لأنهم كانوا معتادين على تحليل الصور الأقل وضوحًا. ويأتي هذا التشبيه ليؤكد على نقطة محورية، وهي أن الخطر يكمن في "التمسك بالمقاييس القديمة" حتى عندما تقدم البيانات الجديدة رؤى "أسرع وأكثر دقةً ووضوحًا" تعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل.

حماية النزاهة: لماذا تبقى الإحصاءات الرسمية هي الأساس؟

على الرغم من الإمكانيات الهائلة للبيانات البديلة، يحذر التقرير من مغبة الاعتقاد بأن "زيادة البيانات تعني تلقائيًّا رؤى أو قرارات أفضل". وتشير بهات إلى أن البيانات الجديدة أو البديلة غالبًا ما تكون "نتيجة ثانوية لنشاط تجاري خاص"، ما يعني أنها تحمل "كل التحيزات الخاصة بتلك البيئة"، وقد تفتقر إلى "الاستمرارية الطويلة والأساليب القوية" التي تعتبر عماد المؤشرات الاقتصادية الرسمية. ولهذا السبب الجوهري، تبقى الإحصاءات الرسمية "ضرورية ولا غنى عنها".

وفي سياق متصل، شدد بيرت كرويس، الخبير من صندوق النقد الدولي، على مبدأ بالغ الأهمية، مفاده أن الاعتماد المتزايد على البيانات الخاصة يجب ألّا يأتي أبدًا على حساب "تقليص الموارد المتاحة لعملية معالجة الأرقام الرسمية". وأوضح كرويس أن نزاهة البيانات الاقتصادية، والسياسات التي تُبنى عليها، يمكن أن "تتعثر وتنهار" إذا لم تكن هناك وكالات إحصائية وطنية قوية ومستقلة تتولى مهمة الحفاظ على جودة وموثوقية الإحصاءات الأساسية للبلاد.

المصداقية والشفافية في صناعة القرار النقدي

تتجاوز القضية مجرد جمع البيانات، لتصل إلى مجال الثقة العامة ومساءلة المؤسسات. وفي هذا الصدد، تشير الكاتبة إلى نظرية كلوديا

ساهم -الخبيرة الاقتصادية الأمريكية- التي توضح كيف أن البنوك المركزية بدأت تستغل المصادر الجديدة للبيانات في محاولة لسد الفجوات الناجمة عن قضايا مثل انخفاض معدلات الاستجابة للمسوحات الوطنية. ولكن "ساهم" تؤكد أن هذا الاستخدام يجب أن يتم "دائمًا بالتزامن مع المصادر الرسمية الموثوقة".

وفي إطار السعي لتحسين جودة البيانات، تدعو الكاتبة إلى ضرورة بناء "روابط قوية وعميقة" بين الوكالات الإحصائية، ومزودي الخدمات الخاصين، والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين. كما توجه تحذيرًا واضحًا من أن الاعتماد على مصادر بيانات غير متاحة للجمهور "يقوّض الشفافية"، وهي قيمة حاسمة "لمساءلة البنك المركزي" أمام العامة، ما قد يؤدي إلى تآكل الثقة في قراراته.

تحديث المقاييس: الناتج المحلي الإجمالي في مهب التغير الرقمي

من القضايا الأكثر إلحاحًا التي تناولها التقرير هي فشل المقاييس التقليدية في عكس واقع الاقتصاد الحديث. وفي مساهمتها، تجادل ريبيكا رايلي بأن المقاييس الاقتصادية الأساسية، لاسيّما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنتاجية، أصبحت بشكل متزايد "غير متوافقة مع اقتصاد مُعاد تشكيله ومُدار بالبيانات".

وتنادي رايلي بضرورة "تحديث أنظمة القياس" بشكل جذري لتشمل وتقيّم بشكل أفضل النمو الهائل في الأصول غير الملموسة (Intangible Assets)، والتي تشمل الخدمات الرقمية، وحقوق الملكية الفكرية، والبرمجيات، والاستثمار في البحث والتطوير (R&D)، والقيمة السوقية للبيانات نفسها. هذا التحديث ضروري أيضًا ليعكس بدقة "الهيكل المتطور للإنتاج العالمي"، حيث تتشابك سلاسل القيمة بطرق لم تكن مألوفة في العقود الماضية. إن الإخفاق في قياس هذه الأصول والقيم الجديدة يعني أننا قد نبالغ في تقدير التضخم ونقلل من تقدير النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي.

بيانات للمصلحة العامة: الصراع الجيوسياسي على موارد الذكاء الاصطناعي

يختتم المقال بالتركيز على مسألة الحوكمة وأهمية إتاحة البيانات على نطاق واسع لخدمة المصلحة العامة. ويحذر فيكتور ماير-شونبرغر من أن "تركيز جمع البيانات" بين قلة من شركات التكنولوجيا الكبرى (Big Tech) "يهدد المنافسة والابتكار"، ويخلق تكتلات احتكارية تعيق النمو الشامل. ويدعو ماير-شونبرغر إلى تبني سياسات جريئة "تفرض المشاركة الأوسع للبيانات".

ويضيف تيس فان دي غراف طبقة جيوسياسية لهذا التحليل، مسلطًا الضوء على "المتطلبات المادية والملموسة" التي تقف وراء "نهم الذكاء الاصطناعي للبيانات". وتشمل هذه المتطلبات الموارد الحيوية مثل الطاقة والرقائق (أشباه الموصلات) والمعادن والمياه. ويوضح فان دي غراف كيف أن الضغط المتزايد على هذه الموارد الحيوية "يُعيد تشكيل ديناميكيات القوة العالمية"؛ ما يُحَوِّل البيانات من مجرد أداة اقتصادية إلى عامل جيوسياسي حاسم.

وتضيف لورا فيلد كامب بُعْدًا إضافيًا بمناقشة "قيمة البيانات"، وطرح أسئلة حول كيفية تسعير المعلومات واستخدامها ومشاركتها. واقترحت "مناهج مبتكرة" لتحويل البيانات غير الملموسة إلى شيء يمكن قياسه وتقديره في الحسابات الوطنية.

في الختام،

يُعَدُّ هذا العدد بمثابة منارة -حسب تشبيه جيتا بهات- تذكرنا بأن "القياس الأفضل لا يتعلق بمزيد من البيانات، بل باستخدامه بحكمة". وتُركز الرسالة الختامية على أن البيانات، وهي مجرد وسيلة وليست غاية، يجب أن تساعد المجتمع على "رؤية العالم بوضوح أكبر، والاستجابة بذكاء للتعقيد، واتخاذ قرارات أفضل"، خاصة في عصر يضخم فيه الذكاء الاصطناعي كُلًّا من الإمكانيات والمخاطر.

الجغرافيا السياسية

01

معهد جاك ديلور

NOTRE EUROPE
Jacques Delors Institute
Penser l'Europe • Thinking Europe • Europa denken

سياسة أوروبا الخارجية: نظام مُختل يحتاج إلى إصلاح جذري

في تحليل عميق نشر على الموقع الإلكتروني المرموق "معهد جاك ديلور"، أشار المستشار المختص في مستقبل التكامل الأوروبي، غيوم دوفال، إلى أن السياسة الخارجية الأوروبية تعاني من "خلل خطير" يمنع القارّة من ممارسة نفوذ جيوسياسي يتناسب مع حجمها الديمغرافي والاقتصادي، محذّرًا من أن هذا الخلل المؤسسي يُعرّض مصالح الاتحاد للخطر في عالم تتصاعد فيه التهديدات.

ويفتتح دوفال مقاله، الذي حمل عنوان "سياسة أوروبا الخارجية: ما هو الخطأ وما الذي يحتاج إلى التغيير"، بالإشارة إلى الصعوبات الجمّة التي واجهتها كايا كالاس، رئيسة وزراء إستونيا السابقة والممثلة العليا للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في ممارسة مهامها، مؤكدًا أن هذه الصعوبات لا ترجع بالضرورة إلى أخطاء شخصية، بل هي نتاج لـ "سياق مؤسسي مختل وظيفيًّا بشكل خطير".

القيود القانونية وقاعدة الإجماع المعطلة

يوضح الكاتب أن الخلل الهيكلي يبدأ من أساس المعاهدات الأوروبية نفسها، حيث "تظل السياسة الخارجية والأمنية امتيازًا حصريًّا للدول الأعضاء، ويُطلب من الاتحاد الأوروبي فقط أن يلعب دورًا تنسيقيًّا بينها". ونتيجة لذلك، تتمتع المفوضية الأوروبية عمليًّا بصلاحيات محدودة في هذا المجال، بينما يترسّخ تفوّق "المجلس" (Council) على المؤسسات الأوروبية الأخرى في هذا الملف.

ويرى دوفال أن هذا الإطار المؤسسي، الذي أُنشئ بعد معاهدة لشبونة في عام 2010، أثبت عجزه على مستويات عدة، لكن "المستوى الأول والأكثر شهرة من الخلل الوظيفي يتعلق بقاعدة الإجماع". ففي الوقت الذي بات فيه التصويت بالأغلبية المؤهلة هو القاعدة في معظم مجالات عمل الاتحاد، تظل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة واحدة من المجالات القليلة التي تستمر فيها قاعدة الإجماع. ويشير دوفال إلى أن هذا الشرط "يسمح لدولة مثل المجر، على سبيل المثال، بعرقلة القرارات الأكثر إلحاحًا التي يجب اتخاذها لمعالجة التهديدات الوجودية للاتحاد، مثل تلك المتعلقة بالحرب الروسية على أوكرانيا، وذلك لأسابيع أو حتى أشهر".

ولم يَغفل دوفال عن تقديم حلول لهذه المعضلة، حيث اقترح تجاوز قاعدة الإجماع الكاملة من خلال اعتماد "آلية أغلبية فائقة التوصيف أكثر تقييدًا، أو حتى ببساطة إجماع ينقصه عضو أو عضوان". كما لفت النظر إلى أن المادة 31 من معاهدة الاتحاد الأوروبي " تفتح بالفعل إمكانيات كبيرة لاستخدام التصويت بالأغلبية المؤهلة في مجلس الاتحاد الأوروبي" لتنفيذ القرارات المتخذة، لكنه أعرب عن أسفه لأن هذه الإمكانيات "لم تُستخدم قطّ حتى الآن"، مشدّدًا على أن تطبيقها "سيغيّر بالفعل ممارسة الاتحاد في هذا المجال بشكل كبير".

المركزية المفرطة في يد رئيس المفوضية

أما الصعوبة الثانية، التي وصفها الكاتب بأنها "غالبًا ما تكون الأكثر إضعافًا في الممارسة العملية"، فتتعلق بالتنسيق بين الممثل الأعلى للسياسة الخارجية (كايا كالاس حاليًّا)، ورئاسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون دير لاين)، والقطاعات المختلفة للمفوضية المشاركة في السياسة الخارجية.

ويرصد دوفال إشكالية مركزية السلطة، مبينًا أن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية يُفترض أن يكون نائب رئيس للمفوضية؛ لضمان التنسيق، لكنه يواجه حاليًّا" الصعوبة نفسها التي واجهها جوزيب بوريل من قبلها" في الفترة السابقة. وأوضح أن "مركزية جميع القرارات على مستوى الرئيس أورسولا فون دير لاين ومكتبها تحرم نواب الرئيس عمليًّا من وظائف التنسيق المنصوص عليها في المعاهدات".

ويشدّد المحلل على أن هذه المركزية غير المنصوص عليها في المعاهدات "تعطي المفوضية فعليًّا دورًا مركزيًّا في السياسة الخارجية"، وعلى الرغم من أنها قد تعطي انطباعًا ببعض الكفاءة من بعيد، كون الاتحاد الأوروبي يبدو "أخيرًا بوجه واحد ورقم هاتف واحد"، إلا أنها في الواقع "تبطئ عمل الاتحاد، وتقوده إلى ارتكاب أخطاء ذات عواقب وخيمة على الأوروبيين".

أخطاء ذات عواقب وخيمة

يقدّم دوفال أمثلة واضحة على هذا الخلل، مستشهدًا بـ "الحرب في غزة" التي كانت "توضيحًا كاريكاتوريًّا لهذا النوع من الخلل الوظيفي" خلال الولاية السابقة. فقد أشار إلى أن المفوض المسؤول عن المنطقة في المفوضية، المجري أوليفر فارهيلي، عارضه الممثل الأعلى بوريل بشكل منهجي، ولكنه "تمتع بالدعم المستمر من رئاسة المفوضية" في مبادراته. ويؤكد الكاتب أن هذا الخلل الوظيفي "كان له تأثير سلبي للغاية على صورة الاتحاد في العالم".

كما يسلّط المحلل الضوء على تداعيات المركزية في القرارات الاستراتيجية الأخرى، مثل "الزيارة التي قامت بها رئيسة المفوضية إلى القدس في تشرين الأول/أكتوبر 2023"، وكذلك "مبادرات معينة غير مُجهّزة جيدًا في مجال الدفاع". ويخلص دوفال إلى أن هذه السياسة "تتطلب تنسيقًا مكثفًا مع الدول الأعضاء ومراقبة مستمرة للعلاقات مع الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية، والتي لا تقتصر على رئيس الولايات المتحدة وإدارته"، مؤكدًا أنها "وظيفة بدوام كامل حقيقي".

خريطة طريق للإصلاح الضروري

وفي ختام مقاله التحليلي، يحدّد دوفال خريطة طريق واضحة لإصلاح ما وصفه بـ "السياسة الخارجية والأمنية الجديرة بالاسم"، قائلًا إنه "يجب علينا، من ناحية، إزالة شرط الإجماع بين الدول الأعضاء، ومن ناحية أخرى، منح الممثل الأعلى دورًا هرميًّا واضحًا، ولاسيما فيما يتعلق بالميزانية، تجاه المفوضين والمديريات العامة المشاركة بشكل رئيسي في العمل الخارجي للاتحاد وسياسته الأمنية".

ويقترح الكاتب أيضًا إمكانية "إعادة دمج دائرة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) في خدمات المفوضية، نظرًا لأن وضعها الهجين الحالي يعزلها ويحدّ من قدرتها على العمل". ويرى أن هذه الإصلاحات المؤسسية هي المخرج الوحيد لأوروبا لكي تصبح قوّة عالمية فاعلة ومؤثرة، تستطيع مواجهة التحديات الجيوسياسية المتصاعدة بدلًا من أن تظلّ ضحية لنظامها المختل.

مكافحة الإرهاب

مستقبل مكافحة الإرهاب في بريطانيا: دعوة إلى "الوقاية المتكاملة من العنف"

01

في ظلّ تحوّل جذريّ في طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه المملكة المتحدة، قدمت كلوديا والنر، الزميلة الباحثة في "المعهد الملكي للخدمات المتحدة للدراسات الدفاعية والأمنية" (RUSI)، تحليلًا نقديًّا لبرنامج مكافحة التطرف "بريفنت" (Prevent)، مؤكدةً ضرورة دمجه ضمن نظام أوسع وأكثر تكاملًا للوقاية من العنف. وفي مقالها التحليلي الذي نُشر في مجلة روسي تحت عنوان "مستقبل مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة: دعوة إلى الوقاية المتكاملة من العنف"، خلصت والنر إلى أن نظام مكافحة الإرهاب الحالي لم يعد مناسبًا لمواجهة التهديدات الهجينة والمنفردة التي تسود اليوم، وأن "بريفنت قد انجرف ليصبح مظلة شاملة لجميع متطلبات الحماية غير الملباة".

مجلة روسي

وأوضحت الكاتبة أن المشهد الإرهابي قد تغيّر بشكل ملموس عمّا كان عليه قبل عقد من الزمان، والذي كان يتميز بمؤامرات منظمة، ورحلات للانضمام إلى مجموعات مثل "داعش". أما اليوم، فقد أصبح المشهد يغلب عليه "أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات صغيرة من الأقران"، مدفوعة بدرجة أقل "بالأيديولوجيات الواضحة والمتماسكة"، وبدرجة أكبر "بالمظالم ونقاط الضعف الشخصية"، التي غالبًا ما تتفاقم عبر الإنترنت.

تحوّل طبيعة التهديد: من الخلايا المنظمة إلى الأفراد المنفردين

تشير والنر إلى أن البيانات الأخيرة لإحالات برنامج "بريفنت" تؤكد هذا التحول. فقد أظهرت البيانات

أن النظام، الذي صُمّم لعصر ما بعد هجمات 11 سبتمبر و7 يوليو، "لم يعد مناسبًا لمواجهة مزيج التهديدات الذي نراه اليوم". وقد توصلت "اللجنة المستقلة لمكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة" إلى استنتاج مماثل في تقريرها، داعيةً إلى نموذج "متكامل يعزز الأمن الشامل".

وبحسب فريق أبحاث الإرهاب والصراع في RUSI، فإن عوامل الخطر التي تدفع إلى العنف الفردي ذي الدوافع الأيديولوجية "تتداخل بشكل كبير" مع تلك التي تقف وراء أشكال أخرى من الأذى الجسيم. وترى الباحثة أن استثناء الإرهاب من النظام الأوسع للعنف يكون منطقيًّا في حالة الجماعات المنسقة التي تعمل عبر الحدود. أما "الفاعلون المنفردون أو الذئاب المنفردة" (Lone Actors) أو مجموعات الأقران الصغيرة التي لا تشبه الهياكل الرسمية، فهم "غالبًا ما يكونون أكثر شبهًا بمرتكبي العنف غير الأيديولوجي" (أو العنف بدوافع أيديولوجية غير مدرجة حاليًّا ضمن تعريف الإرهاب البريطاني، مثل كراهية النساء)، منهم بخلايا تنظيم القاعدة مثلًا.

بيئة التوتر ومحركات العنف الجديدة

تُحدد كلوديا والنر محركات متفاقمة عدّة تشكل المخاطر عبر الفئات العمرية، وتظهر بشكل خاص بين الشباب:

1. **العزلة الاجتماعية والاضطراب:** انخفاض التفاعل الاجتماعي الفعلي وتزايد الشعور بالوحدة، بالإضافة إلى اضطرابات حقبة الوباء والضغوط الاقتصادية التي تؤخّر الوصول إلى مراحل الرشد.
2. **الاستياء والهوية الذكورية:** الاضطراب حول المكانة والهوية لدى العديد من الأولاد والشباب، حيث يمكن للفجوات بين الجنسين في التحصيل الدراسي أن "تغذي الروايات القائمة على المظالم"، وتخلق فراغًا يملؤه "وجهات النظر المعادية للمرأة" (Misogynistic Worldviews).
3. **تضخّم المعلومات والتطرّف:** البيئة المعلوماتية التي توفر وصولًا فوريًّا إلى مناطق الصراع (غزة، أوكرانيا)، بالإضافة إلى "المحتوى الزائف والمضلل الذي يولده الذكاء الاصطناعي" تخلق بيئة مثالية للمظالم، و"التصفح المفرط للأخبار السلبية" (Doomscrolling)، والتفسيرات المتآمرة، والاستقطاب.

تحول مسارات التجنيد و"الأيديولوجيات المتسربة"

تلاحظ والنر أن التجنيد "لم يعد يتم فَرْضه على الأشخاص" كما في الماضي. فالأفراد يختارون محتوى ومجتمعات عبر محركات البحث والتوصيات، حيث يجدون مؤثري مجال الذكور (Manosphere influencers)، الذين تبدأ رسائلهم بتقديم "المساعدة" في مجالات مثل الانضباط أو اللياقة البدنية أو المال، ثم "تنزلق إلى ازدراء النساء". كما يجدون ثقافات فرعية متطرفة عابرة للحدود تتجنب معايير الإدانة بعدم تبني العنف علانية.

وتشير الكاتبة أيضًا إلى دور "الجهات الفاعلة الحكومية المعادية" التي تستغل أسواق الاهتمام هذه، وغالبًا ما "تضخم الروايات المثيرة للانقسام" لتقويض الثقة والتماسك الاجتماعي. فمن خلال "تمويل وتعزيز حملات الروايات" حول "القيم التقليدية"، تغذي هذه الجهات النظم البيئية المحلية للتطرف، ما يزيد من مستويات العداء والكراهية القائمة على الهوية التي تساهم في ارتكاب الأفراد المنفردين لأعمال عنف "تبدو غير منتظمة".

برنامج "بريفنت" يقع فريسة للتشويش والوصم

تؤكد الباحثة في RUSI أن العواقب متنوعة؛ ففي حين يستهلك الكثيرون المحتوى ثم يمضون، فإن "أقلية متزايدة" تظهر لديها سلوكيات إشكالية تتراوح بين الخطاب العنيف والكراهية عبر الإنترنت، التي "تتسرب إلى جرائم الكراهية"، والعنف ضد الشريك، وصولًا إلى إحداث الأذى الجسيم. كل هذا الطيف من السلوكيات يتدفق الآن إلى إحالات "بريفنت".

وأشارت والنر إلى أن الإحالات وصلت إلى رقم قياسي بلغ 8778 في العام المنتهي في مارس 2025 (بزيادة 27% عن العام السابق). كانت أكبر مجموعة مُحالة تتراوح أعمارها بين 11 و15 عامًا؛ وأكثر من ثلث الحالات أشارت إلى مشكلات تتعلق بالصحة العقلية أو التنوع العصبي؛ و56% لم يكن لديهم "أيديولوجية يمكن تحديدها"، في حين تركز حصة كبيرة أخرى على الاهتمام بالعنف الشديد دون جذور أيديولوجية. هذه الأرقام تؤكد "مدى اتساع وتشويش المشهد".

هنا يظهر "انحراف مهمة بريفنت" (Prevent's mission drift). فمع محدودية موارد خدمات التعليم، والدعم النفسي، وعمل الشباب، يصبح "بريفنت" المسار الوحيد المتاح للحالات التي "يحدث فيها شيء خاطئ"، حتى لو لم يكن هناك خطر واضح يتعلق بالإرهاب. لكن الوصمة المرتبطة بالإحالة إلى "بريفنت" تضرّ بالمشاركة، وتخفف من قدرة المتخصصين على التركيز على قضايا الإرهاب الحقيقية.

نحو الوقاية المندمجة: حلول مقترحة

الحل، كما تراه كلوديا والنر، هو الإبقاء على برنامج "بريفنت" مخصصًا للخطر المرتبط بالإرهاب، بينما يتم دمجه "داخل نظام فرز واحد متعدد الوكالات يقوده المستوى المحلي"، يمكنه توجيه مجموعة من المخاوف المتعلقة بالعنف إلى الدعم المناسب دون وسمها بـ "مكافحة الإرهاب".

وتقترح الباحثة أربع خطوات عملية لتطبيق هذا النظام:

1. توفير "بوابة دخول كبرى واحدة" بقيادة السلطات المحلية: نقطة وصول واحدة تتلقى جميع الإحالات المتعلقة بالعنف، من الخطر المرتبط بالأيديولوجيا إلى الافتتان بالعنف والاستغلال والأذى في المنزل (العنف الأسري)، وفي الشوارع. يجب أن تكون شرطة مكافحة الإرهاب حاضرة في عملية الفرز، ولكن "بريفنت"/"تشانيل" (Channel) لا يتدخل إلا عند وجود خطر إرهابيّ واضح. هذا من شأنه أن يقلل من "الوصم الأمني" للأفراد.

2. البناء على ما هو قائم بالفعل: يمكن للنظام المقترح أن يعتمد على "وحدات الحد من العنف" (Violence Reduction Units) والشراكات المحلية الحالية التي تنفذ تدخلات على نمط الصحة العامة ضد جرائم السكاكين، وعنف الشباب، والعنف ضد المرأة والفتاة. الهدف هو تعزيز "عوامل الحماية" مثل الانتماء، والهوية، والتدريب، والدعم الأسري، ومحو الأمية الرقمية، بدلًا من إعادة اختراع العجلة. الأهم هو أن هذا التحول سيضمن توافر الموارد للتعامل مع طيف أوسع من المخاوف، وليس فقط عندما يتم تحديد تهديد إرهابيّ.

3. ممارسة مراعية للنوع الاجتماعي والهوية: يجب أن يكون النظام المتكامل على دراية بالديناميكيات القائمة على النوع الاجتماعي، وأن يتعامل مع كراهية النساء، والمظالم، وقلق المكانة، كعوامل تمكينية عبر مسارات الأذى المتعددة. وتؤكد والنر أن الأبحاث تشير إلى تقاطع "القواعد الاجتماعية الضارة"، والمظالم العرقية، والتهميش القائم على الهوية في مسارات العنف.

4. تقديم بدائل ذات مصداقية: إذا كان الشباب يبحثون عن نصائح حول اللياقة البدنية والتمويل والمعنى، وينتهي بهم المطاف في مجتمعات إشكالية عبر الإنترنت، فيجب توفير بدائل أفضل والترويج لها. يشمل هذا محتوًى تعليميًّا عالي الجودة، ونماذج إيجابية ودعمًا للهويات الذكورية الإيجابية، بالإضافة إلى توفير مساحات مادية تقدم الانتماء والتفاعلات الاجتماعية دون الانزلاق إلى الكراهية.

وفي الختام،

تختتم كلوديا والنر مقالها بالتأكيد على أن هذا لا يعني "تجاهل أو إزالة أولوية الإرهاب". فالفكرة هي أن النظام المتكامل الذي يلتقط "المنطقة الرمادية" - حيث تجتمع الكراهية عبر الإنترنت، والبحث عن الإثارة، والافتتان بالعنف، والمظالم، والأجزاء الأيديولوجية، واستغلال الجهات الفاعلة - سيقلل من التشويش، ويسمح لمتخصصي مكافحة الإرهاب بالتركيز على الحالات التي يوجد فيها خطر إرهابي واضح، لضمان مستقبل أكثر أمانًا للمملكة المتحدة.

التطرف أونلاين

الحدود الغامضة: تحديات رصد ومُعالجة التطرف الضمني على الإنترنت

01

في ظل التحديات المتصاعدة التي تواجهها الديمقراطيات في كبح جماح المحتوى المهدد على الإنترنت دون المساس بالحريات الأساسية، أصدر "المركز الدولي لمكافحة الإرهاب" (ICCT) في لاهاي مطبوعة لدراسة بالغة الأهمية، تكشف عن التعقيدات القانونية والأخلاقية والعملية في التعامل مع التطرف عبر الفضاء الرقمي. وقد شارك في إعداد هذه الدراسة مجموعة من كبار الباحثين، أبرزهم بيبي فان جينكل وتانيا مهرا وميرلينا هيرباخ، اللاتي أكدن على أننا نواجه "حدودًا غامضة" عند محاولة التمييز بين الإرهاب الواضح والتطرف الضمني، مع الالتزام في الوقت ذاته بضمان "حرية التعبير".

من إصدارات المركز الدولي لمكافحة الإرهاب

وتشير الكاتبات من المركز الدولي لمكافحة الإرهاب إلى أن هذا التحدي يقع ضمن سياق مجتمعي وسياسي أوسع وأكثر تعقيدًا، يتسم بتصاعد وتيرة التطرف عبر الإنترنت، ولاسيما بين الأطفال والشباب. ويُضاف إلى ذلك التوتر الناجم عن التأثير المتزايد لمنصات التكنولوجيا الكبرى، الذي يغذي "اتجاهًا عالميًّا نحو كل من التحرر التقني والاستبداد التقني"، فضلًا عن الدور المتطور للحكومات التي تسعى إلى الموازنة بين "ضرورات الأمن والسلامة والمصلحة الوطنية"، وبين "حقوق الإنسان وحماية الأقليات".

تحديد المحتوى الإشكالي: ما وراء الإرهاب الصريح

يركز التقرير بشكل خاص على التحدي المتمثل في تقييم المحتوى الذي قد يقوض الديمقراطية، ويهدد الأمن القومي والسلامة العامة، أو ينتهك حقوق الآخرين. ويحدد الكتاب ثلاث فئات رئيسية للمحتوى الإشكالي عبر الإنترنت:

1. المحتوى الإرهابي (Terrorist Content): وهو المحتوى الذي يروّج صراحةً لأعمال إرهابية أو يحرض عليها، أو يوفر إرشادات تنفيذية، وهو محظور بموجب القانون الدولي والأطر الوطنية.
2. المحتوى غير القانوني (Illegal Content): وهو المحتوى الذي قد يكون مرتبطًا بالتطرف ولكنه لا يصل إلى مستوى الإرهاب، مثل خطاب الكراهية الذي يخالف القوانين المحلية، أو التهديدات المباشرة.

3. المحتوى المتطرف الضمني (Implicit Extremist Content) أو محتوى المنطقة الحدودية (Borderline Content): وهي الفئة الأكثر صعوبة، وتشمل المحتوى الذي لا يشكل بالضرورة جريمة بموجب القوانين الحالية، ولكنه يروج لوجهات نظر متطرفة أو متشددة أو مضادة للقيم الغربية بطرق غير مباشرة.

وتؤكد بيبي فان جينكل وزميلاتها أن صعوبة العمل تكمن في الفئة الثالثة، حيث "تتلاشى الحدود" بين حماية حرية التعبير وضرورة الحد من انتشار الأفكار المتطرفة التي يمكن أن تكون بمثابة "بوابة" للتطرف العنيف.

القيود القانونية والأخلاقية في التعامل مع الغموض

يستعرض التقرير العوائق القانونية والأخلاقية التي تحيط بعملية المراقبة والمعالجة (Moderation)، مشددًا على أن أي نهج فعال لمكافحة التطرف يجب أن يرتكز على مبادئ "سيادة القانون وحقوق الإنسان".

1. التحدي القانوني: غياب التعريف الموحد

تشير الكاتبات إلى أن أحد أكبر التحديات القانونية هو "غياب تعريف موحد للمحتوى المتطرف"، خاصة ذلك الذي يقع في المنطقة الحدودية. ويؤدي ذلك إلى تباين في التشريعات بين الدول وبين المنصات التكنولوجية نفسها. كما أن الإفراط في المعالجة (Over-moderation) للمحتوى الضمني قد يمثل انتهاكًا غير مبرر للحق في حرية التعبير وحقوق التجمع. وتؤكد الدراسة أن القوانين الحالية غالبًا ما تكون بطيئة وغير قادرة على مواكبة السرعة غير المسبوقة لانتشار المعلومات المضللة، وتأثيرات الذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي يفاقم من صعوبة تحديد مصدر المحتوى وهدفه الحقيقي.

2. التحدي الأخلاقي: الشفافية والمساءلة

يبرز التقرير قلقًا أخلاقيًّا بشأن "الشفافية والمساءلة"، خاصة عندما تعتمد منصات التكنولوجيا على أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف عن المحتوى وإزالته. فاستخدام خوارزميات غير شفافة (Black Box Algorithms) في تحديد المحتوى المتطرف يثير تساؤلات حول العدالة والإنصاف، واحتمالية التحيز (Bias) ضد بعض المجموعات أو وجهات النظر المشروعة.

وتشدد بيبي فان جينكل وزميلاتها على أن المعالجة الفعالة يجب أن تدمج "الدور البشري" في صميم العملية، خاصة وأن الأدوات الآلية تعاني من قصور كبير في فهم السياق والفكاهة الساخرة أو الغموض اللغوي، وهي خصائص تميز بشكل متزايد المحتوى المتطرف الضمني. كما أن "المركز الدولي لمكافحة الإرهاب" يرى أن منصات التواصل تتحمل مسؤولية أخلاقية لتقديم آليات واضحة للتظلم والطعن في قرارات الإزالة.

القيود العملية: تقاطع التكنولوجيا والسياق البشري

بعيدًا عن الإطار القانوني والأخلاقي، تواجه المنصات والسلطات قيودًا عملية هائلة في جهود الكشف والمعالجة.

1. دور العنصر البشري في فك شفرة التطرف الضمني

يشير التقرير إلى أن المحتوى المتطرف الضمني غالبًا ما يعتمد على رموز ومصطلحات و"ميمات" (Memes) يصعب على الأدوات الآلية فهمها. ومن ثَمَّ، يصبح "الدور البنيوي للمشرفين البشريين" حاسمًا. ويطالب المركز الدولي لمكافحة الإرهاب بضرورة استثمار المنصات في تعزيز قدرات فرق الإشراف البشري لديها، وتدريبهم على فهم السياقات الثقافية والسياسية المختلفة، خاصة في المناطق التي تقل فيها الموارد أو تنخفض فيها الكفاءة اللغوية للمشرفين.

2. تحدي الذكاء الاصطناعي التوليدي

يُبرز التقرير كيف أن ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) قد زاد من حدة هذه القيود العملية. فمن ناحية، يمكن لهذه الأدوات أن "تضخم قدرات المتطرفين" على إنشاء محتوى ضخم ومقنع ومضلل بتكلفة وجهد أقل بكثير، ما يغرق جهود الكشف. ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في "الكشف عن المحتوى ومكافحة التضليل"، لكن هذا يتطلب تعاونًا دوليًّا واسعًا وجهودًا مشتركة لتطوير أدوات تتسم بالدقة والشفافية.

التوصيات: بناء المرونة المجتمعية والتعاون الدولي

في ضوء هذه التحديات، يقدم تقرير المركز الدولي لمكافحة الإرهاب مجموعة من التوصيات الاستراتيجية والموجهة لواضعي السياسات ومنصات التكنولوجيا والمجتمع المدني:

- **تطوير إطار عمل دولي:** تؤكّد الباحثات على ضرورة تطوير إطار عمل دولي يركز على تعريفات واضحة للمحتوى الإشكالي (خاصة المحتوى المتطرف الضمني)، مع احترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحرية التعبير.
- **تعزيز الشفافية:** يجب على منصات التكنولوجيا زيادة الشفافية حول الخوارزميات المستخدمة للكشف عن المحتوى وإزالته، وتوفير بيانات مجمّعة (Aggregated Data) للباحثين لتمكينهم من فهم مسارات التطرف عبر الإنترنت.
- **الاستثمار في المرونة المجتمعية:** لا يجب أن يقتصر التركيز على الإزالة (Takedown)، بل يجب أن يشمل جهودًا استباقية لتعزيز "المرونة المجتمعية"، و"محو الأمية الإعلامية والرقمية" لتمكين المستخدمين من التمييز بين المعلومات الحقيقية والمضللة. ويجب توجيه جهود "المكافحة المضادة للروايات" (Counter-Narratives) لاستهداف المحتوى الضمني بشكل خاص.
- **حماية حقوق المستخدمين:** يجب على الهيئات التنظيمية التأكد من أن المنصات تضمن الحق في الاستئناف الفعال والشفاف ضد قرارات الإزالة.

ويختتم التقرير التحليلي بالتأكيد على أن مهمة مواجهة التطرف في العالم الرقمي يجب أن تتجاوز مجرد إزالة المحتوى غير القانوني. بل يجب أن تكون الجهود موجهة نحو "معالجة الديناميكيات الاجتماعية والسياسية" الأوسع التي تغذي التطرف، مع الحفاظ على الفضاء الرقمي مفتوحًا وديمقراطيًّا. فـ "الحدود الغامضة" التي تكتنف هذا المجال تستدعي حكمة في التنظيم، تتوازن فيها ضرورة الأمن مع قدسية الحرية.

الذكاء الاصطناعي

01

بريس جازيت

PressGazette
FIGHTING FOR JOURNALISM

تقنية عالمية لترخيص محتوى الذكاء الاصطناعي

في خطوة وُصفت بأنها محورية لضمان استدامة الصحافة في عصر الذكاء الاصطناعي، أعلن تحالف واسع من كبريات دور النشر الإخبارية حول العالم عن دعمه لتقنية ترخيص مشتركة تهدف إلى حماية المحتوى الصحفي المستخدم لتغذية نماذج اللغة الكبيرة (LLMs). هذه التقنية، التي تحمل اسم "الترخيص البسيط الفعلي" (Really Simple Licensing - RSL)، تمثل، بحسب المراقبين، أول محاولة معيارية شاملة لربط اقتصاديات الذكاء الاصطناعي بالاستدامة المالية للمؤسسات الإخبارية.

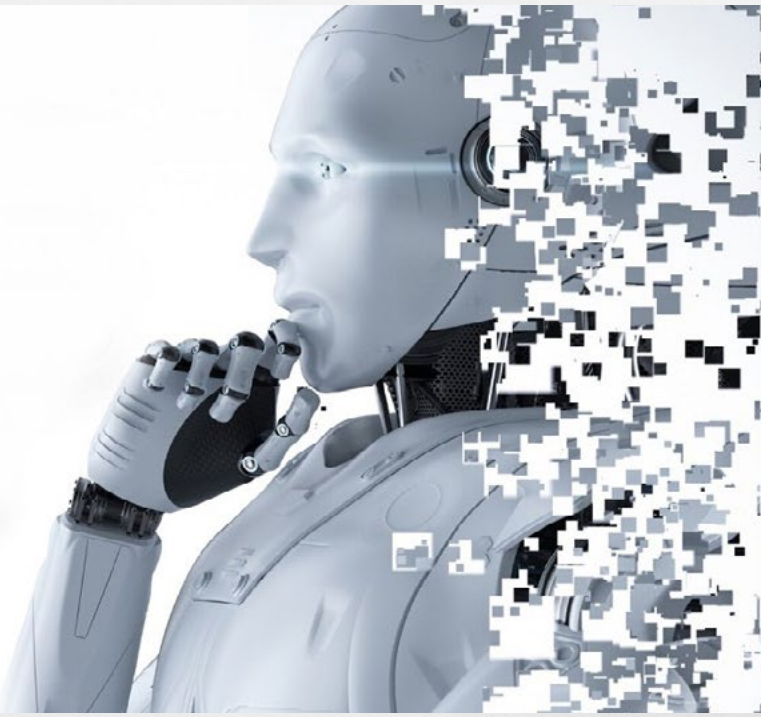

وقد أشار الكاتب دومينيك بونسفورد من موقع "بريس جازيت" إلى أن هذه التقنية الجديدة، التي تسعى لفرض طريقة متفق عليها للتحكم بالمحتوى الصحفي وتحقيق الدخل منه عند استخدامه في تدريب النماذج اللغوية، يتم تطويرها بواسطة تجمع (RSL Collective)، وهي منظمة غير ربحية متخصصة في الحقوق الجماعية. ويقود هذه المنظمة شخصيتان بارزتان هما دوغ ليدز، الرئيس التنفيذي السابق لـ "آي إيه بي بلشنغ" (IAB Publishing)، وإيكارت والثر، الرئيس التنفيذي السابق لـ "كاردسبرنغ" (Cardspring).

نظام ترخيص جديد.. من "robots.txt" إلى "RSL 1.0"

قال الكاتب إن هذه المبادرة قد حظيت بتأييد نحو 1,500 مؤسسة إعلامية عالمية، بما في

ذلك أسماء عملاقة مثل "بيبول إنك" (People Inc)، و"ياهو!" (Yahoo!)، و"أسوشيتد برس" (Associated Press). وشدد الكاتب على أن أهمية "RSL" تكمن في كونها تستند إلى معيار "آر إس إس" (RSS) المُتَّبع على نطاق واسع، ولكنها تضيف إليه ما يُسمى "لغة عالمية لحقوق المحتوى وشروط الترخيص".

وأوضح الكاتب، نقلًا عن مطوري التقنية، أن إصدار "RSL 1.0" يعزز قواعد الحجب البسيطة (نعم/لا) التي يوفرها ملف "robots.txt" التقليدي، مقدمًا بذلك "أساسًا اقتصاديًّا قابلًا للتطوير للإنترنت الذي يهيمن عليه الذكاء الاصطناعي". كما أضاف الكاتب أن التكرار الأخير للتقنية يشتمل على إمكانات إضافية ضرورية للناشرين، أبرزها القدرة على منح محركات البحث إذنًا بتضمين المحتوى في نتائج البحث العادية، مع السماح في الوقت ذاته بالانسحاب من تطبيقات البحث القائمة على الذكاء الاصطناعي. ولهذه الميزة أهمية قصوى في الفصل بين استهلاك محتوى الناشر لأغراض البحث التقليدي، وبين استخدامه كبيانات تدريبية للنماذج الذكية.

إضافة إلى ذلك، أشار الكاتب إلى أن التقنية تتيح للناشرين "إلزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بتقديم إسهامات مالية أو إسهامات عينية" عند الاستفادة من المحتوى أو البيانات غير التجارية الخاصة بهم. وهو ما يمثل نموذجًا متكاملًا لإدارة الحقوق، يوازن بين الحاجة للوصول والرغبة في التعويض العادل.

صعوبة التجاهل.. قوة المعيار الجديد

وفي معرض إجابته عن استفسارات "بريس جازيت"، سأل دوغ ليدز، أحد مؤسسي المنظمة، عن مدى فاعلية هذا النظام في حال قررت شركات الذكاء الاصطناعي ببساطة تجاهله، كما تفعل الكثير منها حاليًّا مع جدران الدفع وملفات robots.txt.

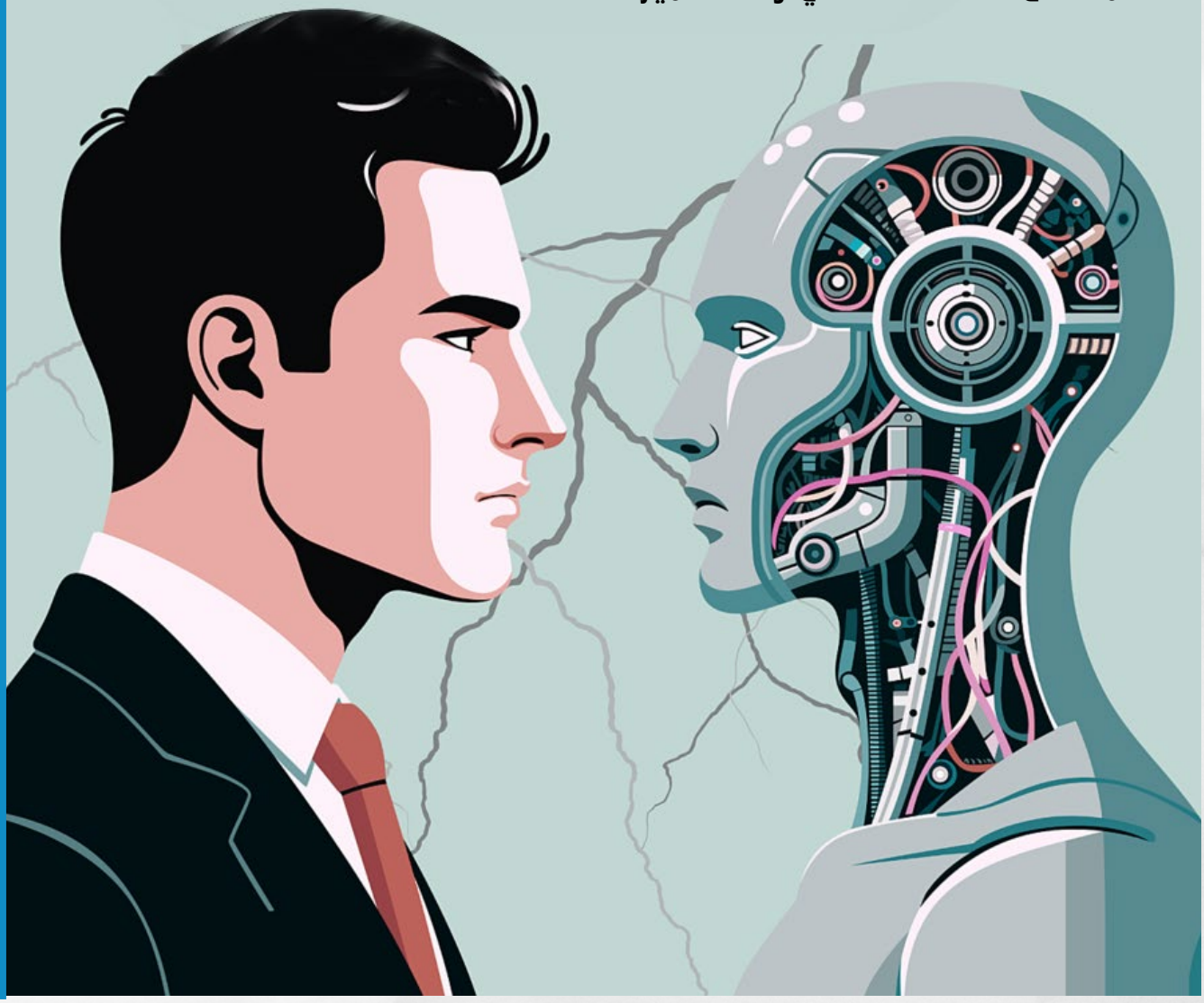

وأورد الكاتب إجابة ليدز التي شددت على أنه "سيكون من الصعب بشكل متزايد على شركات الذكاء الاصطناعي القيام بذلك". واستند ليدز في تفاؤله هذا إلى عاملين رئيسيين: الأول هو الانتشار السريع لـ RSL بين "مصادر البيانات الأكثر تأثيرًا" التي تعتمد عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي. والثاني هو الدعم الذي تلقاه المبادرة من "شبكات توصيل المحتوى" (CDNs) مثل "كلاود فلير" (Cloudflare) و"أكامي" (Akamai)، وهي الشبكات التي تعمل على "إنفاذ كيفية عمل الويب".

وقال الكاتب، نقلًا عن ليدز، إن "المحاكم والجهات التنظيمية تنظر إلى معايير الصناعة عند تقييم الإشعار المعقول أو الوصول أو الامتثال". فبمجرد أن تصبح ممارسة معينة "معيارًا صناعيًّا مقبولًا عمومًا"، فإنها "تحمل دلالة قانونية". واستشهد ليدز بملف robots.txt نفسه، الذي لم يتم فرضه تشريعيًّا قط، لكنه بمجرد أن أصبح معيار الصناعة للإشارة إلى أذونات الوصول للزواحف الآلية، "تعاملت معه المحاكم على أنه ذو مغزى قانوني". وأكد ليدز أن "RSL تلعب دورًا مماثلًا لترخيص الذكاء الاصطناعي"، وأن الهدف هو إشراك النظام البيئي بأكمله، وهو ما يتم تحقيقه بوتيرة سريعة.

فصل محركات البحث عن تدريب الذكاء الاصطناعي

أشار الكاتب إلى نقطة خلاف جوهرية تتعلق بكيفية التعامل مع شركات التكنولوجيا التي دمجت البحث مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحديدًا شركة "جوجل"، حيث يواجه الناشرون ضغطًا للتنازل عن محتواهم لاستخدام الذكاء الاصطناعي كشرط للبقاء مرئيين في نتائج البحث التقليدية.

وأكد بونسفورد أن ميزة RSL 1.0 -التي تسمح بفصل أذونات الوصول للبحث عن أذونات الوصول للذكاء الاصطناعي- تأتي "في الوقت المناسب تمامًا"، بالنظر إلى التحقيق الذي يجريه الاتحاد الأوروبي في سياسة جوجل المذكورة.

ونقل الكاتب عن ليدز قوله إن RSL 1.0 "تسمح لجوجل بمعالجة هذا القلق تحديدًا"، حيث توفر لها "طريقة واضحة وقابلة للتشغيل المتبادل؛ للسماح للناشرين بالانسحاب من استخدامات الذكاء الاصطناعي دون التضحية بوجودهم في نتائج البحث". ووصف ليدز هذه الآلية بأنها

"الأولى والوحيدة القائمة على المعايير التي تفصل بوضوح فهرسة البحث عن تدريب الذكاء الاصطناعي وتوليد الإجابات". واعتبر أن هذا ليس مجرد انتصار للناشرين، بل "فرصة كبرى لجوجل" لإظهار أن عمليات البحث والذكاء الاصطناعي يمكن أن تعمل وفق "شروط عادلة ومستقلة"، وتقديم حل مدعوم من الصناعة للمشكلات التي يركز عليها المنظمون بالفعل.

التطبيق الفوري وسهولة التنفيذ

أفاد بونسفورد أن نظام RSL ليس مجرد مشروع مستقبلي، بل إنه "يتم نشره الآن" في العالم الرقمي. فالناشرون بات بإمكانهم الانضمام إلى نظام RSL فورًا، إذ تم وصف المعيار بأنه "مفتوح ومجاني وسهل النشر". ونتيجة لذلك، أشار الكاتب إلى وجود العديد من التطبيقات مفتوحة المصدر، بما في ذلك مكون إضافي كامل لـ "ووردبريس" (WordPress) تم تطويره داخل نظامه البيئي، بالإضافة إلى مكونات إضافية من جهات خارجية.

وفي هذا السياق، نقل الكاتب عن ليدز تأكيده أن تطبيق RSL قد تم تصميمه ليكون "بسيطًا بشكل مقصود"، وهو يماثل إضافة ملف robots.txt أو خريطة موقع، أي مجرد تكوين خفيف الوزن على مستوى نظام إدارة المحتوى (CMS). ووفقًا للكاتب، فإن هذا التصميم يضمن أن أي ناشر، كبيرًا كان أو صغيرًا، بمقدوره "تمكين ترخيص الذكاء الاصطناعي في دقائق".

RSL.. ربط الاقتصاد باستدامة الصحافة

وفيما يتعلق بكيفية دعم RSL للصحافة وتوليد الإيرادات للناشرين، لخص الكاتب الرؤية بقوله إن RSL هي لأي شخص يريد حماية محتواه والحصول على مقابل مادي له في عصر الذكاء الاصطناعي.

خاتمة:

اختتم الكاتب مقاله بتأكيد ليدز بأن "RSL تمنح ناشري الأخبار شيئًا لم يمتلكوه من قبل: طريقة عملية وفعالة للحصول على أموال عندما يستخدمون أنظمة الذكاء الاصطناعي أعمالهم". ففي كل مرة يستجيب فيها منتج ذكاء اصطناعي للمطالبة بمعلومات مستمدة من ناشر إخباري، فإن RSL "تحول ذلك إلى إتاوة للناشر". وبذلك، فإن هذا النظام يُعَدُّ "الأول الذي يربط اقتصاديات الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر باستدامة الصحافة، بغض النظر عن حجم المؤسسة الإخبارية أو نطاقها". وتؤكد هذه الخطوة أن الصناعة الإخبارية قد اختارت توحيد جهودها لضمان أن تكون هذه التقنية محركًا للاستدامة لا التدمير، بدلًا من الوقوف مكتوفة الأيدي أمام موجة الذكاء الاصطناعي.

تعليم

إغلاق الجامعات: التعلّم الآلي يكشف عن المؤسسات الأكثر عرضة للانهيار

01

في تحليل عميق ودقيق نُشر في مجلة "إديوكيشن نيكست" (Education Next)، كشف فريق من الخبراء بقيادة روبرت ج. كيلشن، الأستاذ في جامعة تينيسي، وبمشاركة دوبرافكا ريتر من بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا، ودوغلاس أ. وير من مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، عن أدوات جديدة قادرة على التنبؤ بدقة غير مسبوقة بانهيار المؤسسات التعليمية العليا في الولايات المتحدة. ويؤكد هؤلاء الكتّاب أن إغلاق الكليات، الذي وصفوه بأنه يحدث على طريقة الاقتباس المنسوب لإرنست همنغواي "تدريجيًّا ثم فجأة"، يتطلب نظام إنذار مبكر لحماية الطلاب والمجتمعات التي تعتمد على هذه المؤسسات "الرئيسية" (Anchor Institutions).

مجلة إديوكيشن نيكست

ويشير الفريق البحثي إلى أن القوى التي تؤدي إلى إغلاق الكليات، مثل انخفاض معدلات التسجيل، وارتفاع تكاليف التشغيل، وضعف عوائد الوقف، تتراكم لسنوات قبل أن تستسلم المؤسسة فجأة. وقد شهدت السنوات الأخيرة إغلاق أكثر من أربع وعشرين كلية غير ربحية صغيرة، مثل "ولز كوليدج" و"نورثلاند كوليدج"، في أعقاب إعادة تنظيم ضخمة في قطاع الكليات الربحية التي انخفض تسجيل الطلاب فيها بأكثر من النصف في عقد 2010.

تأثير الإغلاق يتجاوز الحرم الجامعي

يوضّح الكتّاب أن الأبحاث والسياسات غالبًا ما تركز على الآثار السلبية لإغلاق الكليات على الطلاب، لكنهم يؤكدون أن هذه ليست سوى "جزء من

القصة". فالكليات تعمل كـ "مؤسسات ارتكاز" ومحركات اقتصادية وثقافية محلية؛ إذ تتمتع المجتمعات التي تضمّ كليات بمستويات أعلى من التحصيل العلمي، والتوظيف في الصناعات كثيفة رأس المال البشري، وحركة اقتصادية أعلى. ومن ثمَّ، فإن اختفاء هذه المؤسسات فجأة "يمكن أن يترك المناطق في وضع حرج"؛ إذ يؤثر الإغلاق على مجتمعات بأكملها.

وفي ظل الظروف المالية القاسية التي تواجه التعليم العالي، والتحدي الأكبر المتمثل في "الهاوية الديموغرافية" حيث من المتوقع انخفاض عدد الطلاب في سن الدراسة التقليدي بدءًا من دفعة 2026، يرى الباحثون أنه "من المرجح إغلاق المزيد من المدارس"، ما يستدعي تحديد المؤسسات الأكثر عرضة للخطر.

أسباب الانكماش المالي وارتفاع المخاطر

يسرد المقال العوامل المالية المعاكسة التي تواجه الكليات حاليًّا، مشيرًا إلى أن عدد الشباب الأمريكيين الذين يبلغون 18 عامًا من العمر من المتوقع أن ينخفض بنسبة 13% بين عامي 2026 و2041. وبالتوازي مع ذلك، انخفضت نسبة خريجي المدارس الثانوية الذين يلتحقون بالجامعة مباشرة من 70% إلى 62% خلال العقد الماضي. بل إن الاتجاهات أكثر وضوحًا بين المتعلمين الكبار (سن 25 عامًا فأكثر)؛ حيث انخفض معدل التسجيل السنوي بينهم "بنسبة النصف تقريبًا منذ عام 2008".

وتتفاقم هذه الانخفاضات مع تنامي "التشكيك العام" في قيمة التعليم العالي، وتزايد حدة المنافسة على الطلاب. وفي الوقت نفسه، يشير الكتّاب إلى أن معدلات الخصم على الرسوم الدراسية في الكليات غير الربحية وصلت إلى "متوسط قياسي بلغ 51% في عام 2022"، بينما ارتفعت تكاليف التشغيل بسرعة، مدفوعة بالتضخم، وباتجاه طويل الأمد، لارتفاع النفقات الإدارية وتكاليف العمالة.

من هم الأكثر عرضة للإغلاق؟

في تحليلهم لإغلاقات المدارس بين عامي 1996 و2023، وجد الخبراء أن الإغلاقات "أكثر احتمالًا بثلاث مرات" في الكليات الربحية مقارنة بالكليات الخاصة غير الربحية، بينما نادرًا ما يتم إغلاق المؤسسات العامة بشكل كامل.

الكليات الربحية: سجلت أعلى معدلات الإغلاق، حيث أغلق حوالي 21% من كليات الأربع سنوات الربحية، ووصلت النسبة إلى 33% بين الكليات الربحية ذات السنتين.

الكليات غير الربحية: بلغت نسبة الإغلاق حوالي 7% للكليات الأربع سنوات غير الربحية، و21% للكليات السنتين غير الربحية.

الكليات العامة: تقل نسبة الإغلاق عن 1%، حيث تميل هذه المؤسسات إلى **إعادة التنظيم بدلًا من الإغلاق التام.**

ويوضح التحليل أن الكليات التي تُغلق تميل إلى أن تكون "أصغر حجمًا، وتعتمد بشكل أكبر على الرسوم الدراسية، وتشهد انخفاضات أكبر في التسجيل والإيرادات" مقارنة بالكليات التي تظل مفتوحة. فعلى سبيل المثال، كان متوسط هامش التشغيل للكليات التي تغلق هو 3% فقط قبل عامين من الإغلاق، مقارنة بـ 9% للكليات المستمرة في العمل. كما أن الرسوم الدراسية تشكل 86% من إيرادات الكليات المغلقة، مقابل 45% في الكليات غير المغلقة.

التعلم الآلي يتفوّق على المقاييس الفيدرالية

للتغلب على التحديات المتمثلة في نقص البيانات والقياسات التقليدية غير الكافية، قام كيلشن وزملاؤه بتصميم واختبار نهج جديد يستخدم "خوارزمية التعلم الآلي" (XGBoost) للتنبؤ بإغلاق الكليات. ويشير الكتّاب إلى أن هذا النوع من الخوارزميات مصمّم للعمل مع كميات كبيرة من البيانات غير المكتملة، ويمكنه التعامل مع التفاعلات المعقدة بين العوامل المختلفة، ما يجعله "أكثر ملاءمة للتنبؤ بالأحداث النادرة مثل إغلاق الكليات" من الأساليب الإحصائية التقليدية، أو مقاييس المساءلة الفيدرالية القائمة على الدرجات.

ويؤكد التقرير أن نموذج التعلم الآلي الخاص بهم قادر على التنبؤ بالإغلاقات "بدقة متوسطة تبلغ 83%"، مقارنة بـ 77% عند تطبيق المقاييس المستخدمة حاليًا للمساءلة الفيدرالية. والأهم من ذلك، يتيح هذا النهج التنبؤ لما يقرب من "ضعف عدد المؤسسات"، حيث تتجاهل الطرق التقليدية العديد من المؤسسات بسبب نقص البيانات.

في تقييمهم لأعلى 100 مؤسسة تم تحديدها على أنها معرضة لخطر الإغلاق، وجد الباحثون أن "84 مؤسسة أغلقت بالفعل في غضون ثلاث سنوات" عند استخدام نموذج (XGBoost)، مقارنة بـ 47 فقط للنموذج الفيدرالي التقليدي.

ماذا يكشف النموذج عن عوامل الخطر؟

يكشف التحليل أن المقاييس المالية الحالية للحكومة الفيدرالية هي مقاييس مفيدة، إلا أن نموذج التعلم الآلي الخاص بهم وجد أن إدخال متغيرات "التغيرات الأخيرة في التسجيل أو التوظيف أو الإيرادات" - وهي مقاييس لا تُعدّ حاليًّا جزءًا من قياس المساءلة الفيدرالية - "يزيد بشكل كبير من القوة التنبؤية للنموذج". فعلى سبيل المثال، وجد الكتّاب أن التغيرات الأخيرة في التسجيل تزيد من القوة التنبؤية للنموذج بنسبة 2.4%، ما يؤكد أهمية "المسار السابق" للمؤسسة بوصفه عاملًا يجب أخذه في الحسبان من قبل وكالات المراقبة.

الهاوية الديموغرافية والتحضير للمستقبل

يتطرّق التقرير إلى "الهاوية الديموغرافية" الوشيكة، التي قد تأتي على شكل "انخفاض مفاجئ" في معدل التسجيل يصل إلى 15% بين عامي 2025 و2029، محذّرًا من أن هذا التغير سيضع المزيد من المؤسسات في خطر مالي. ويختتم الكتّاب بالتأكيد على أن الهدف من هذه النماذج التنبؤية "ليس بالضرورة منع الإغلاق دائمًا"، فبعض المؤسسات، وخاصة في القطاع الربحي، يجب ألا تبقى مصطنعة إذا كانت غير قادرة على تقديم قيمة للطلاب والمجتمع.

فلسفة

مفارقة الاستقطاب ومفارقة التعصب العقائدي

01

في دراسة فلسفية معاصرة بالغة الأهمية، نشرت في مجلة "إبيستيمي" (Episteme) التابعة لـ جامعة كامبريدج، كشف براندون كاري، الأكاديمي من جامعة ولاية كاليفورنيا في سكرامنتو، عن نسخة جديدة وأكثر قوة من "مفارقة العقائدية" (Dogmatism Paradox). وحذر كاري من أن هذه المفارقة الجديدة، التي أطلق عليها اسم "مفارقة الاستقطاب"، تحمل تداعيات خطيرة على المناقشات السياسية المتأججة حاليًّا، حيث تشير إلى أن العديد من الخلافات السياسية في المجتمعات المستقطبة قد تكون "غير قابلة للحل عقلانيًّا".

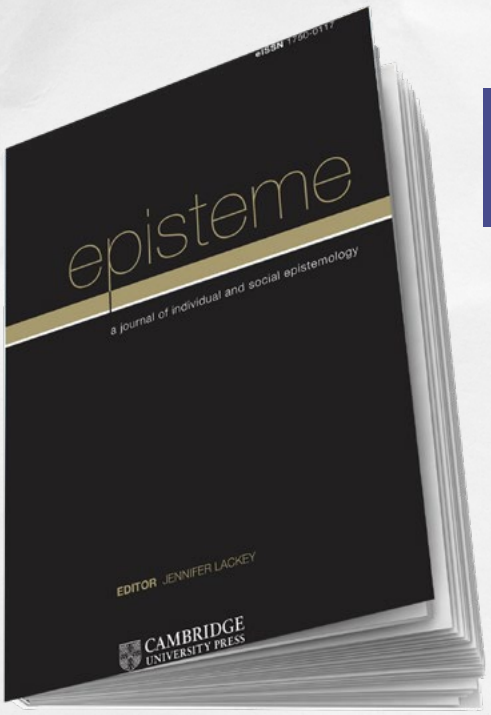

مجلة إبيستيمي لجامعة كامبريدج

ويفتتح الكاتب مقاله بشرح المفارقة الأصلية، المعروفة باسم "مفارقة العقائدية". وتبدأ المفارقة بالافتراض بأنني "أعلم حقيقة قضية ما (p)"، وتستخدم استدلالًا سليمًا ظاهريًّا للوصول إلى استنتاج عقائدي يبدو غير عقلاني: وهو أنني "يجب عليّ من ثَمَّ تجاهل أي دليل جديد ضد (p)". ويشير كاري إلى أن الحل القياسي لهذه المفارقة يُعرف بـ "حل الهزيمة"؛ يرتكز على فكرة أن اكتساب دليل جديد ضد القضية (p) "يهزم مبرري للاعتقاد بها"، ومن ثَمَّ لا أعود "أعلم" القضية (p)، وينهار الافتراض الأساسي للمفارقة.

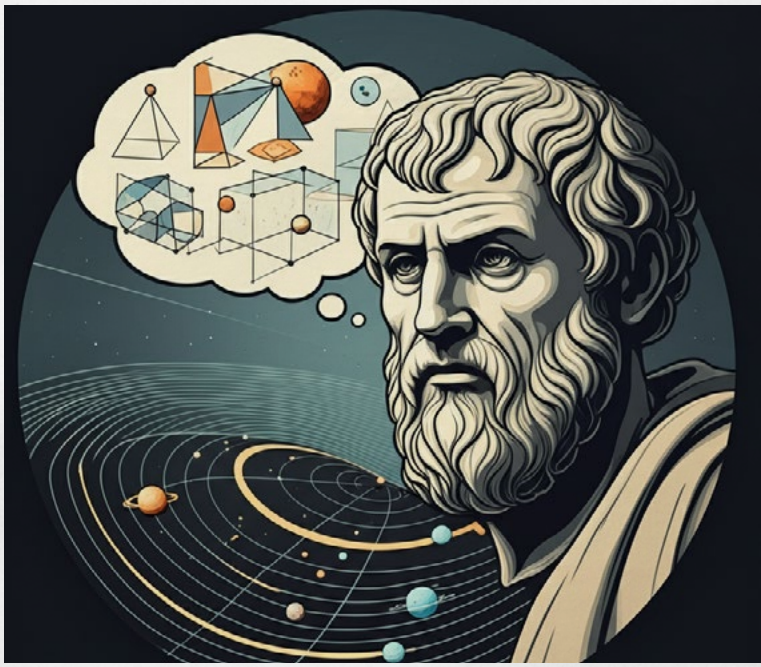

تطوير المفارقة: الاستقطاب يولد العقائدية العقلانية

ويوضح كاري أن هذا الحل القياسي لم يعد فعالًا في ظل البيئة المعرفية المعقدة التي نعيشها اليوم، ولاسيما في المجتمعات السياسية المستقطبة. ولهذا السبب، عمل كاري على تطوير نسخة جديدة للمفارقة مستلهمًا أعمالًا حديثة في "نظرية المعرفة الاجتماعية" (Social Epistemology) لـ إندر بيغبي وسي ثاي نغوين.

ويكمن جوهر النسخة الجديدة في مفهوم "الاستباق المعرفي" (Evidential Preemption)، حيث يصبح بإمكان الأفراد "الذين يعانون من الاستقطاب المعرفي" أن "يشكوا بعقلانية" في أي مصدر مستقبلي يقدم دليلًا يتعارض مع معتقداتهم الراسخة. وفي هذه الحالة، لا يؤدي الدليل الجديد إلى "هزيمة" المعرفة السابقة، بل يُنظر إليه منذ البداية على أنه "غير موثوق به" لأنه يأتي من مصدر يُفترض أنه منحاز أو مشوّه.

ويشرح كاري هذا الموقف بالقول: إن الأفراد قد يكون لديهم سبب وجيه لـ "عدم الثقة" في جميع المصادر المحتملة التي قد تقدم دليلًا مضادًا. وبمجرد ترسيخ هذا السبب، "يظهر شكل جديد وقوي من مفارقة العقائدية". وتصبح الصيغة كالتالي:

"إذا كان لدي سبب وجيه لعدم الثقة في أي مصدر مستقبلي قد يقدم دليلًا ضد اعتقادي (p)، وإذا كنت أعرف حقيقة القضية (p)، فيجب علي عقلانيًّا أن أتجاهل أي دليل جديد ضده."

ويرى الكاتب أن المفارقة بهذا الشكل تصبح "مقاومة" للحل القياسي، لأن الدليل الجديد يتم تجاهله عقلانيًّا من البداية على أساس عدم الثقة المبرر، وليس على أساس أن المعرفة الأصلية قد هُزمت.

الاستقطاب المعرفي وتدمير الثقة

يركز كاري على أن "مفارقة الاستقطاب" تكتسب أهميتها من تطبيقها على المناقشات السياسية المعاصرة، ولاسيما في سياق "غرف الصدى" (Echo Chambers)، و"فقاعات التصفية" (Filter Bubbles).

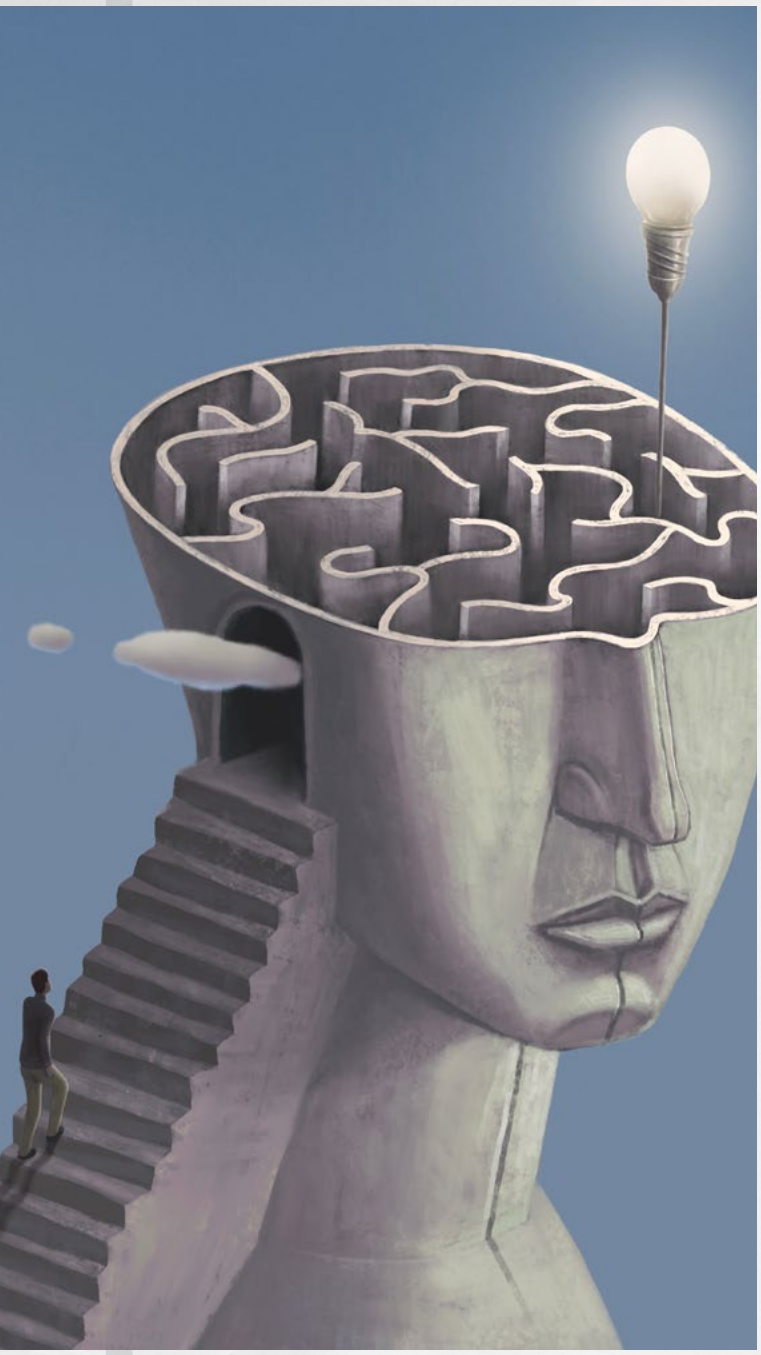

ويشير الكاتب إلى أن ظروف الاستقطاب المعرفي تتوافر بسهولة في المجتمعات الحالية. ففي بيئة شديدة الاستقطاب، يميل الأفراد إلى الاعتقاد بأن الطرف الآخر لا يمتلك فقط معتقدات خاطئة، بل إنه "مشوّه معرفيًّا"، أو "خاضع لتأثيرات خبيثة"، أو "متحيّز بشكل منهجي" . وبمجرد ترسيخ هذا الاعتقاد المبرر بعدم الثقة، يصبح لدى الفرد مبرر عقلاني للقول: "أنا أعلم أن (p)، والطرف الآخر متحيز لدرجة لا يمكن معها تصديق أي دليل يأتي منه".

في هذه الحالة، فإن اكتساب دليل مضاد جديد (كأن يقرأ شخص ما مقالًا موثوقًا به من مصدر يعتبره "خصمًا") لا يُنظر إليه على أنه دليل يغير اعتقاده، بل كـ "تأكيد" لعدم موثوقية المصدر المخالف.

قال كاري: "هذا يعني أن العديد من الخلافات السياسية في المجتمعات المستقطبة بدرجة كافية ستكون غير قابلة للحل عقلانيًّا، بمعنى أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق إلا من خلال قيام أحد الأطراف بمراجعة معتقداته بشكل غير عقلاني".

تداعيات "الانسداد العقلاني" في السياسة

ويشدد كاري على خطورة ما أسماه "الانسداد العقلاني" (Rational Intractability) في الخلافات السياسية. فإذا كان الطرفان في نزاع ما يستطيعان، بشكل منفصل وعقلاني، تبرير رفضهما لأي دليل مضاد يقدّمه الطرف الآخر، فإن الخلاف لا يمكن حلّه عبر المناقشة أو تبادل المعلومات. إن المنطق يقود كل طرف إلى مزيد من التجذّر في موقفه.

يُقارن الكاتب هذا الوضع بما يحدث في المجتمعات التي تتبنى العقائدية. فبدلًا من أن يكون التجذّر في الرأي علامة على عدم العقلانية، فإنه يصبح "موقفًا معرفيًّا مبررًا"، شريطة أن يكون لدى الفرد سبب وجيه للاعتقاد بـ "الفساد المعرفي" للخصم.

ويرى كاري أن المفارقة لا تتطلب بالضرورة أن يكون الطرف الآخر فاسدًا بالفعل، بل يكفي أن يكون لدى الفرد "دليل وجيه" على أن المصادر التي يستخدمها الخصم "منحازة بشكل منهجي".

نحو حلول ممكنة لمفارقة الاستقطاب

على الرغم من التشخيص المعقد، يقرّ الكاتب بضرورة البحث عن حلول لمفارقة الاستقطاب. فإذا كان الهدف هو التوصّل إلى اتفاق عقلاني في القضايا السياسية، فلا بدَّ من حلّ هذه المفارقة التي تكرّس الانقسام.

يُلمّح الكاتب إلى أن الحلول قد تكمن في تحدي الافتراضات التي تُبنى عليها المفارقة، خاصة الافتراض المتعلق بـ "معرفتي لحقيقة القضية (p)". إذ يمكن القول إن حالة الاستقطاب نفسها قد تقوض "المعرفة" في المقام الأول، ما يعيدنا إلى صيغة أكثر تعقيدًا لـ "حل الهزيمة"، أو يدفعنا إلى إعادة تقييم ما نعنيه بـ "الدليل الوجيه" لعدم الثقة بالخصم.

ويؤكّد الكاتب أن أهمية هذه الدراسة لا تكمن في تقديم حلٍّ نهائيٍّ، بل في تسليط الضوء على الآثار المعرفية العميقة للاستقطاب. فبدلًا من لوم الأفراد على عدم عقلانيتهم في رفض الأدلة، ينبغي لنا أن نفهم أن نظام "عدم الثقة" المتبادل قد أصبح متجذّرًا بعمق لدرجة أنه "يمنح الأفراد مبررات عقلانية لتبني مواقف عقائدية" تجاه الخلافات السياسية.

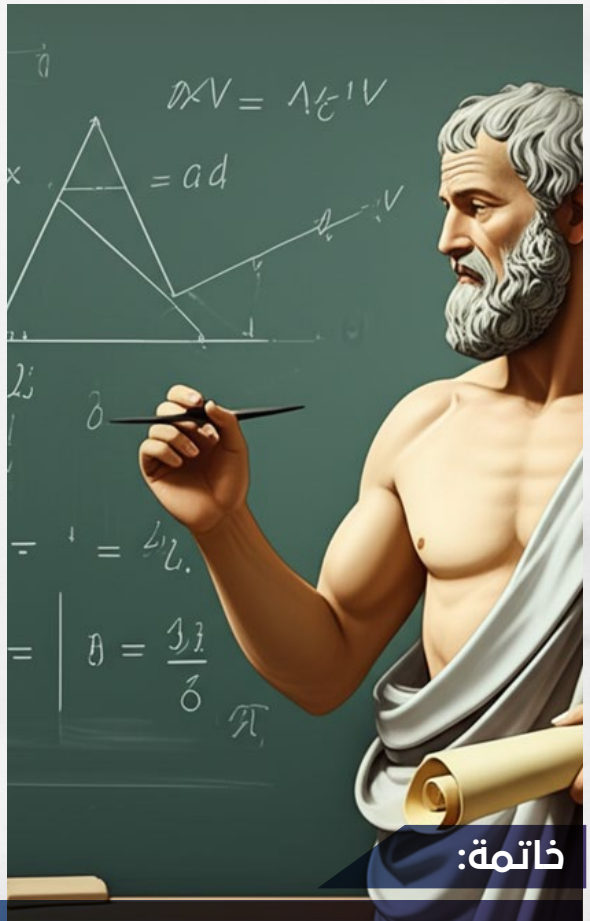

خاتمة:

ويختتم كاري مقاله بالقول: إن التوصّل إلى اتفاق سياسي عقلاني يتطلب أولًا وقبل كل شيء "إعادة بناء الثقة المعرفية" بين الأطراف المتنازعة، وإلا فإن المجتمع سيظل محكومًا عليه بالانقسام المعرفي الذي لا يمكن لجسر العقلانية وحده أن يعبره.

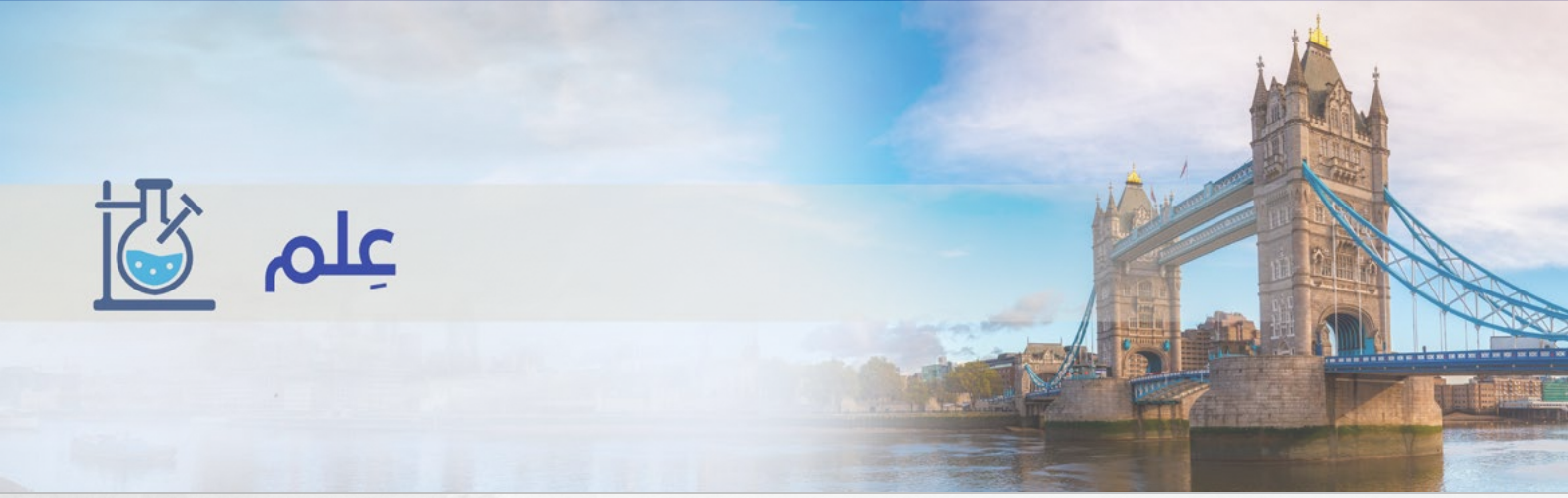

كيف يمكن للموجات الصوتية إطفاء الحرائق دون الحاجة إلى الماء

01

في ظل تزايد وتيرة وضراوة حرائق الغابات في جميع أنحاء العالم، كشف تقرير نشرته فانيسا بيتس راميريز في مجلة " ساينتيفيك أمريكان" (Scientific American) عن تقنية، واعدة تعتمد على الموجات الصوتية تحت المسموعة (Infrasound) لإخماد الحرائق في مهدها، مقدمةً بذلك حلولًا مبتكرة لمكافحة هذه الظاهرة المدمرة. ويشير المقال إلى أن التقدم في فهم كيفية تأثير الصوت على السلوك الناري قد يمهد الطريق لأساليب إطفاء فعالة، خاصة في المراحل المبكرة من اندلاع الحرائق.

مجلة ساينتيفيك أمريكان

يُفتتح التقرير بالإشارة إلى أن حرائق الغابات أصبحت أكثر شيوعًا وأكثر ضراوة من أي وقت مضى، مدفوعة بالتغيرات المناخية، حيث تظل فرق الإطفاء في سباق مستمر ضد الوقت والرياح. وفي هذا السياق، يبرز السؤال: هل يمكن للصوت، بدلًا من الماء أو الرغوة الكيميائية، أن يكون الأداة الجديدة والأكثر فعالية في ترسانة مكافحة الحرائق؟

كيف يعمل الصوت لإخماد النيران؟

يوضح التقرير أن الفكرة الرئيسية تكمن في استغلال "اهتزازات الهواء" التي تشكلها الموجات الصوتية للتأثير على عملية الاحتراق نفسها. وقد أوضحت الكاتبة أن الأبحاث الحديثة -المستوحاة جزئيًّا من دراسات سابقة تعود إلى حقبة الستينيات- تستكشف كيف يمكن

لترددات صوتية محددة أن "تُفَرِّق أو تعزل" جزيئات الوقود والأكسجين عن اللهب؛ ما يؤدي إلى خنق النار.

وأشار التقرير إلى أن الترددات التي أظهرت أكبر قدر من الفعالية هي تلك التي تقع في النطاق تحت المسموع (Infrasound)، وهي أصوات بترددات أقل من 20 هرتز (Hz)، أي تحت حدود السمع البشري. هذه الترددات المنخفضة جدًّا لديها خاصيتان مميزتان تجعلانهما مثاليتيْن لمكافحة الحرائق:

1. **قدرة اختراق عالية:** إذ يمكن للموجات تحت المسموعة أن تنتقل لمسافات طويلة دون أن تضعف بشكل كبير، وتخترق العوائق مثل المباني والأشجار بكفاءة أعلى من الموجات الصوتية عالية التردد.
2. **تأثير ميكانيكي:** إذ يمكن للاهتزازات القوية الناتجة عن هذه الموجات أن تعطل "الطبقة الحدودية" (Boundary Layer) بين الوقود واللهب؛ ما يقطع إمداد الأكسجين الضروري لاستمرار الاحتراق.

تجارب واعدة: من الطائرات بدون طيار إلى الغابات

يسرد التقرير الجهود المبذولة لتطبيق هذه التقنية الواعدة، مشيرًا إلى أن الأبحاث انتقلت من المختبرات إلى النماذج الأولية التي يمكن نشرها في الميدان.

نماذج الطائرات بدون طيار: أشارت الكاتبة إلى تجارب ناجحة باستخدام طائرات بدون طيار مزودة بمكبرات صوتية خاصة تولد موجات تحت مسموعة. وقد أظهرت هذه النماذج قدرتها على إخماد حرائق صغيرة بكفاءة عالية؛ ما يفتح الباب أمام استخدامها كـ"خط دفاع أول" ضد الحرائق في بدايتها. يمكن لهذه الطائرات الوصول بسرعة إلى نقاط الاشتعال الأولية في المناطق النائية قبل أن تتسع رقعة النار.

الاستخدام في البيئات الحضرية والنائية: لا يقتصر الأمل على حرائق الغابات فحسب، بل يمكن استخدام هذه التقنية لإخماد أنواع أخرى من الحرائق، خاصة في البيئات التي يكون فيها استخدام الماء أو المواد الكيميائية محدودًا أو يشكل خطرًا (كحرائق المعدات الكهربائية أو المرافق الحساسة). كما أن طبيعة الموجات تحت المسموعة، التي لا تسبب إزعاجًا للبشر، تجعلها مثالية للاستخدام في مناطق قريبة من التجمعات السكانية أو المواقع الحساسة.

التحديات العملية والقيود التقنية

على الرغم من الوعود الكبيرة التي تحملها تقنية الموجات الصوتية تحت المسموعة، فإن التقرير يوضح أنها لاتزال تواجه تحديات كبيرة قبل أن يتم تبنيها كأداة رئيسية في مكافحة الحرائق على نطاق واسع.

1. **المقياس (Scaling Up)**: النجاح في إخماد حريق صغير في بيئة خاضعة للتحكُّم يختلف جذريًّا عن التعامل مع "حريق غابات واسع النطاق"، تشتد فيه الرياح وتتصاعد فيه درجات الحرارة إلى مستويات قصوى. ومن البديهي أن التعامل مع حريق غابات كبير سوف يتطلب طاقة صوتية هائلة؛ ما قد يستلزم توافر مولدات صوتية ضخمة لاتزال بعيدة عن التطبيق العملي. كما أن هذه التقنية يجب أن تتغلب على تأثيرات الرياح القوية والدوامات الهوائية التي يخلقها الحريق نفسه.

2. **التكلفة والبنية التحتية**: أشارت الكاتبة إلى أن تطوير ونشر أنظمة توليد الموجات تحت المسموعة القادرة على تغطية مساحات شاسعة لايزال مكلفًا ويتطلب بنية تحتية متطورة. ويجب أن تصبح هذه الأجهزة فعالة من حيث التكلفة مقارنة بأساليب الإطفاء التقليدية (مثل طائرات الإسقاط المائي أو فرق الإطفاء الأرضية).

3. **التأثير البيئي والصحي**: برغم أن الموجات تحت المسموعة لا يسمعها البشر، إلّا أن التقرير يطرح تساؤلات حول آثارها الصحية المحتملة على المدى الطويل، خاصة عند توليدها بكثافة وطاقة عالية. كما يجب دراسة تأثير هذه الاهتزازات القوية على الحياة البرية والأنظمة البيئية الحساسة.

4. **التعاون بين التخصصات**: يتطلب الانتقال بهذه التقنية من المختبر إلى الميدان تعاونًا مكثفًا بين خبراء الصوتيات، ومهندسي الطيران (لتطوير منصات النشر)، وعلماء الحرائق، وهو ما قد يشكل تحديًا لوجستيًّا.

مستقبل مكافحة الحرائق: التكامل لا الإحلال

يخلص التقرير إلى أن تقنية الصوت تحت المسموع قد لا تحل محل الأساليب التقليدية لمكافحة الحرائق قريبًا، لكنها تمثل "إضافة قيمة" و"تغييرًا في قواعد اللعبة" في كيفية التعامل مع تهديد حرائق الغابات المتنامي.

وترى الكاتبة أن المستقبل يكمن في "النهج التكاملي"، حيث تُستخدم تقنية الموجات تحت المسموعة كأداة تكتيكية في الظروف التالية:

في المراحل المبكرة: تكون مثالية لإخماد نقاط الاشتعال الصغيرة التي يصعب الوصول إليها قبل أن تتحول إلى حرائق كارثية.

في مهام التثبيت والتحكُّم: يمكن استخدامها لـ "تثبيت حواف النار" أو "إنشاء خطوط احتواء صوتية" في المناطق التي تكون فيها فرق الإطفاء معرضة للخطر.

في الكشف والإنذار: يمكن أن تلعب التكنولوجيا الصوتية دورًا في الكشف المبكر عن الحرائق عبر تحليل أنماط الصوتيات المميزة التي تصدرها النيران في مراحلها الأولى.

خاتمة:

يؤكد التقرير أن استمرار البحث والتطوير في هذه التكنولوجيا يمثل استثمارًا حيويًّا. ففي هذا العالم أصبح خطر حرائق الغابات أمرًا واقعًا وموسميًّا، ومن ثم فإن إيجاد أساليب إخماد خالية من المواد الكيميائية، وسريعة النشر، وقادرة على استهداف الحريق بدقة، يمثل خطوة كبيرة نحو حماية البيئة والمجتمعات من هذا التهديد المتفاقم.

TRENDS
تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY